|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| CDIP/16/3 | | |
| الأصل: بالإنكليزية | | |
| التاريخ: 10 أغسطس 2015 | | |

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السادسة عشرة

جنيف، من 9 إلى 13 نوفمبر 2015

التقرير التقييمي بشأن مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول

من إعداد السيد دانييل كيلير، خبير استشاري، لوبرنغن، سويسرا، والسيد راشد خان، رئيس الابتكار العالمي والملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، الظهران، المملكة العربية السعودية

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة تقريراً تقييمياً خارجياً مستقلاً بشأن مشروع *الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا*: *التحديات المشتركة وبناء الحلول*، الذي أعده الخبير الاستشاري من شركة إفال كو المحدودة المسؤولية (EvalCo Sàrl)، السيد دانييل كيلير، لوبرنغن، سويسرا، والسيد راشد خان، رئيس الابتكار العالمي والملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، الظهران، المملكة العربية السعودية.

إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

جدول المحتويات

**مقدمة 5**

(ألف) معلومات أساسية عن المشروع ووصفه 5

(باء) نطاق هذا التقييم وغرضه ومنهجيته وقيوده 7

('1') النطاق 7

('2') الغرض الأساسي 7

('3') المنهجية 7

('4') القيود الرئيسية على هذا التقييم 8

2**.النتائج والتقويم 8**

(ألف) التحضير للمشروع وإدارته 8

('1') التحضير للمشروع 8

('2') استخدام أدوات تخطيط المشروعات ورصدها 9

('3') إدارة المشروع 9

(ب) الوجاهة 10

('1') وجاهة السياسات 10

(ج) الفعالية 11

('1') المخرج 1: اجتماعات تشاورية إقليمية بشأن نقل التكنولوجيا 11

('2') المخرج 2: دراسات تحليلية 11

('3') المخرج 3: ورقة مفاهيمية 12

('4') المخرج 4: مواد تدريبية 13

('5') المخرج 5: منتدى دولي للخبراء 13

('6') المخرج 6: منتدى إلكتروني بشأن نقل التكنولوجيا 13

('7') المخرج 7: دمج نتائج المشروع في أعمال الويبو 13

('8') النتائج المبدئية المشاهَدة من حيث "الفهم المحسَّن" 13

('9') نواتج أخرى 15

('10') الوقع 15

(دال) الكفاءة 15

('1') التنفيذ المالي 15

('2') أوجه التآزر مع أنشطة أخرى تضطلع بها الأمانة 16

(هاء) احتمالات استدامة النتائج 16

**3‎. الاستنتاجات 17**

**4‎. التوصيات 19**

ملخص تنفيذي

يغطي هذا التقييم النهائي المستقل الذي أُعدّ بتكليف من الأمانة "مشروع *الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا*: *التحديات المشتركة وبناء الحلول*" (رمز المشروع: DA\_19\_25\_26\_28، "المشروع") في إطار جدول أعمال التنمية، ويسترشد بالاختصاصات المؤرخة في 14 مايو 2015.

واضطلع بالعمل في الفترة الممتدة من 1 يونيو إلى 13 نوفمبر 2015، المقيِّمان الخارجيان (السيد دانييل كيلير، من شركة إفال كو المحدودة المسؤولية (EvalCo Sàrl)، سويسرا، والدكتور راشد خان، من شركة الابتكار العالمي والملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا) بالتنسيق الوثيق مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية.

ويُعرَّف نقل التكنولوجيا بتعريف غير رسمي، على أنه عملية نشر التكنولوجيا التجارية وفهمها. ولا يقتصر نقل التكنولوجيا التجارية على بيع حقوق الملكية الصناعية وترخيصها (باستثناء العلامات التجارية)، بل يتضمن كذلك توفير الدراية العملية والمهارات والأفكار والخبرة التقنية بأشكال مختلفة. وعند إدخال تكنولوجيا إلى البلد يلمّ بها أهل البلد. ومن فوائد نقل التكنولوجيا أن انتشارها يولِّد تأثيراً اقتصادياً واسع النطاق.

واعتمدت المشروع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها السادسة التي عُقدت في جنيف (من 22 إلى 26 نوفمبر 2010) وكان على شكل اقتراح مواضيعي مبدأي (CDIP/6/4 Rev.) ثم تحول إلى وثيقة مشروع (CDIP/8/7).

وبفضل إسهامات خمسة اجتماعات إقليمية وست دراسات تحليلية خضعت لاستعراض الأقران، استفاد منها منتدى خبراء، سعى المشروع إلى تطوير أفكار الخبراء من أجل النهوض بنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وكان من المتوقع أن يُسهم ذلك في اكتشاف سبل جديدة لإنشاء تعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية وتعزيز التفاهم والتوافق على مبادرات الملكية الفكرية أو سياساتها من أجل النهوض بنقل التكنولوجيا.

وكانت المدة المقررة في الأصل لإنجاز المشروع 27 شهراً (من 1 يناير 2011 إلى 31 مارس 2013). وقد ابتدأ تنفيذه في يناير 2011 وانتهى رسمياً في يوليو 2014 (43 شهراً)، أي بعد تمديدين دون تكاليف إضافية. واستمر تنفيذ بعض الأنشطة بعد هذا التاريخ. وأما مشروع المنتدى الإلكتروني المقرر فلم يُستكمل إلا في نهاية يونيو 2015 (بعد 54 شهراً). ولم تُتخذ بعد أية تدابير نحو إدراج نتائج المشروع في برامج الويبو الواردة في وثيقة المشروع.

واستناداً إلى آخر تقرير مالي رسمي صدر في نهاية مايو 2015، أنفق 76.8٪ من الميزانية الإجمالية وقدرها 1532000 فرنك سويسري (بما فيها 549000 فرنك سويسري لتكاليف الموظفين و983000 فرنك سويسري لغيرها من التكاليف).

وتوصل التقييم إلى الاستنتاجات التالية:

*الاستنتاج 1: كانت مخرجات المشروع ذات وجاهة بالغة، لكن بعض المخرجات لم تسلَّم،* *وكانت عناصر التسليم، عدا بعض الاستثناءات، ذات نوعية جيدة. وقد أثر التأخير الكبير في تنفيذ المشروع سلباً في فعاليته، غير أن الأمانة استخدمت الموارد على نحو ملائم.*

وأسهمت نتائج المؤتمرات والدراسات التي مولها المشروع، في تحديد معوقات نقل التكنولوجيا ومناقشتها، واستخلاص الممارسات الجيدة من الدراسات الإفرادية للممارسات الناجحة، ومناقشة النتائج مع جمهور محدد. لكن لم يعط المشروع إلى الآن نتائج ملموسة واسعة النطاق.

ولم تعد أدوات تكوين الكفاءات المقررة، وانتهى إعداد مشروع المنتدى الإلكتروني بعد مضي عام على النهاية الرسمية للمشروع قيد التقييم. ولم تُتخذ أية خطوات باتجاه دمج نتائج المشروع في برنامج أنشطة الويبو القائمة. وتدل صياغة النتيجة المرتقبة 7 على أن الدول الأعضاء تتوقع مقترحاً محددا من الأمانة، بعد مناقشة نتائج منتدى الخبراء الدولي.

وتقدم تنفيذ المشروع عموماً بإيقاع بطئ، إذ استغرق ضعف الوقت المقرر في الأصل. وعلى الرغم من التمديد له مرتين دون تكاليف، فإن تنفيذ بعض الأنشطة استمر إلى ما بعد انتهاء المشروع رسمياً، ولم يُنجز إلا في يونيو 2015. وساهم في هذا التأخير تفاقم المشكلات الإدارية الناتجة عن تعديل الهيكل التنظيمي في الويبو.

*الاستنتاج 2: من المرجح ألا تتحول المخرجات إلى نواتج ملموسة مستدامة ينجم عنها فوائد واسعة النطاق، ما لم يتابع المشروع، مما يعني ضياع معظم الموارد المخصصة له.*

فدون متابعة لاستخدام مخرجات المشروع في تعزيز دعم الويبو لأنشطة نقل التكنولوجيا، سيبقى نطاق المشروع ووقعه في التنمية الاجتماعية الاقتصادية محدوداً نوعاً ما. وستتبدد النتائج الهامة الأولية والأموال التي أُنفقت من أجل الوصول إلى تلك النتائج. وستبقى إمكانية تحقيق استدامة النتائج وفعالية المشروع منخفضة.

*الاستنتاج 3: حددت آراء الخبراء عدداً من المجالات التي من شأن تعزيز خدمات الويبو فيها إضفاء قيمة مضافة على تيسير نقل التكنولوجيا. وأصبح من الواضح كذلك أن تعزيز نقل التكنولوجيا يتطلب مجموعة كبيرة من التدابير التي لا تغطي ولاية الويبو العديد منها. ويقتضي إيجاد ظروف ملائمة لإنشاء إطار يمكن من نقل التكنولوجيا، بذل جهود منسقة ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها.*

ونقل التكنولوجيا ليس خدمة يمكن "تعميمها"، إذ تبيِّن صياغة المخرج 7 التي توافقت عليها الدول الأعضاء أن إدراج توصيات المشروع في برامج الويبو ذات الصلة، كان هدفاً أساسياً من أهداف المشروع. وقد يدل ذلك على أن الدول الأعضاء تتوقع مقترحاً ملموساً من الأمانة، بعد مناقشة النتائج الأساسية التي تأتت عن المشروع إبَّان الدورة السادسة عشرة للجنة.

ويتطلب وضع خطة للتقدم في المشروع، تخطيط أنشطة الويبو القائمة والمتعلقة بنقل التكنولوجيا، بقصد تحديد الاحتياجات استناداً إلى نتائج المشروع، ثم إعداد مقترح يعرض كيفية تعزيز أو استكمال الخدمات القائمة عند الاقتضاء.

ويؤثر في قدرة البلدان النامية على الاستفادة من نقل التكنولوجيا عوامل عدة، ولا صلة مباشرة للعديد من هذه العوامل بالملكية الفكرية. لذلك لا يزال من الأهمية بمكان التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ونظراً إلى إحاطة الويبو بموضوع نقل التكنولوجيا من منظور الملكية الفكرية، فقد تكون في الموقع المناسب للمساهمة بنشاط في وضع إطار يمكِّن من نقل التكنولوجيا، ولا سيما من خلال مشاركتها بانتظام في المنتديات الدولية ذات الصلة.

*الاستنتاج 4: لم يكن تطبيق الأدوات المعيارية الخاصة بالتخطيط للمشروعات ورصدها على قدر كاف من الجودة. وقد تبيّن من هذا التقييم أن من الضروري تعزيز دور شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية في رصد تقدم مشروعات جدول أعمال التنمية وجودتها بانتظام، وإجراء تدريب أساسي إلزامي للمشرفين على المشروعات.*

ولم يُطبق الإطار المنطقي كأداة معيارية لتخطيط المشروع ورصده وتقييمه، وركزت عمليات التخطيط وإعداد التقارير على الأنشطة لا النتائج. ويجدر التشديد على أن الأمانة سبق وبذلت جهوداً كبيرة في جميع المشروعات الحديثة لجدول أعمال التنمية من أجل تعزيز الإدارة القائمة على النتائج باستمرار.

ويتضح من التقييم أن من الضروري تعزيز الرقابة على المشروعات ورصد جودتها من داخل الأمانة، ولا سيما شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. ومن شأن اشتراط تأشير الشعبة على جميع المراحل الرئيسية في تنفيذ المشروع (مثل تلزيم الخدمات ونشر المواد وغيرها) وتنظيم اجتماعات منتظمة للمشرفين على المشروعات، أن يتيح للشعبة استباق المشكلات.

التوصيات

*التوصية 1 (من الاستنتاجين 2 و3) موجهة إلى الدول الأعضاء وأمانة الويبو بشأن إعداد مقترح عن كيفية زيادة مساهمة الويبو في تيسير نقل التكنولوجيا:*

ينبغي للدول الأعضاء بعد مناقشة نتائج المشروع في الدورة السادسة عشرة القادمة للجنة، أن تطلب من الأمانة تخطيط خدمات الويبو القائمة في مجال نقل التكنولوجيا، وتنظر في طريقة استكمالها وتحسينها مع مراعاة نتائج المشروع.

*التوصية 2 (من الاستنتاجين 2 و3) موجهة إلى الدول الأعضاء وأمانة الويبو عن مضمون مقترح محدد (إذا ما اعتمدت الدول الأعضاء التوصية 1 أعلاه):*

واستناداً إلى نتائج هذا التقييم، توصى الأمانة بأن تبحث في إمكانية تقديم الدعم في مجالات التدخل التالية:

1. الاستمرار في تحديد أفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا وجمعها وتشاطرها من خلال إجراء دراسات إفرادية إضافية وتوثيق قصص النجاح الناتجة عن التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ولعل من المفيد خاصة تحديد نماذج تطور البلدان التي أصبحت حديثاً بلداناً متقدمة.
2. الاستمرار في تكوين الكفاءات العملية (بما فيها مجموعات الأدوات) المصممة خصيصاً لمستخدمين محددين مع التركيز على البلدان الأقل نمواً.
3. الاستمرار في تكوين كفاءات مزودي خدمات الملكية الفكرية أو الابتكار في البلدان النامية، مثل مكاتب الملكية الفكرية ومراكز نقل التكنولوجيا وغيرها.
4. دعم وتوثيق أنشطة رائدة في مجال نقل التكنولوجيا في البلدان النامية لأغراض توضيحية.
5. إسداء مشورة في مجال السياسات للدول الأعضاء، تكون مصممة خصيصاً للبلدان الأقل نمواً بغية إنشاء إطار يمكِّنها من نقل التكنولوجيا. وقد يتضمن ذلك إسداء المشورة في مجال استخدام مواطن المرونة في إطار الاتفاقات الدولية.
6. تزويد قاعدة بيانات ركن البراءات بالقدرة على تحليل البيانات بغية زيادة فائدة بيانات البراءات لعموم مستخدميها في جميع البلدان، بما فيها البلدان الأقل نمواً. والبحث في توفير آلية "لاستخراج البيانات والتصوير البياني للبيانات والأدلة الإحصائية بشأن الملكية الفكرية".
7. تعزيز الفائدة المرجوة من الموقع الإلكتروني في مجال نقل التكنولوجيا بحيث يعرض جميع أنشطة الويبو ومواردها والمؤسسات الوطنية.
8. إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن أفضل الممارسات لتطوير بنى تحتية وشبكات فعالة للابتكار.

*التوصية 3 (من الاستنتاج 3) موجهة إلى أمانة الويبو من أجل زيادة فعالية مشاركة الويبو في المؤتمرات والمنتديات المتعلقة بنقل التكنولوجيا.*

ينبغي للأمانة تعزيز مشاركتها الفعالة في المنتديات والمؤتمرات الدولية لنقل التكنولوجيا، بهدف تكوين رؤية واضحة والإسهام بدرايتها العملية والاستفادة من خبرات المشاركين الكثر في المؤتمرات.

*التوصية 4 (من الاستنتاج 4) موجهة إلى أمانة الويبو بشأن تعزيز قدراتها في إدارة المشروعات وفي مجال مراقبة جودة مشروعات جدول أعمال التنمية:*

1. استخدام أداة الإطار المنطقي في عمليات التخطيط والرصد والتقييم.
2. تنظيم دورات إلزامية عن إدارة المشروعات موجهة للمشرفين على المشروعات.
3. النظر في تطبيق آلية تضع بموجبها شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية "تأشيرتها" على جميع القرارات الإدارية الرئيسية المتعلقة بمشروعات جدول أعمال التنمية.
4. تنظيم اجتماعات دورية للمشرفين على مشروعات جدول أعمال التنمية للاطلاع على التقدم المحرز فيها.

مقدمة

1. يغطي هذا التقييم النهائي المستقل الذي أُعدّ بتكليف من الأمانة *مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول* (رمز المشروع: DA\_19\_25\_26\_28، "المشروع") المنفذ في إطار جدول أعمال التنمية، انظر الملحق الأول.
2. وقد أجرى التقييم مقيِّمان خارجيان[[1]](#footnote-1) بالتنسيق الوثيق مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية والاسترشاد بالاختصاصات المؤرخة في 14 مايو 2015 (الملحق الأول)، وامتد عملهما من 1 يونيه إلى 13 نوفمبر 2015.

(ألف) معلومات أساسية عن المشروع ووصفه

1. اعتمدت المشروع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) في دورتها السادسة التي عُقدت في جنيف (من 22 إلى 26 نوفمبر 2010). وتلا ذلك ترجمة اقتراح مواضيعي مبدأي ( Rev.CDIP/6/4) إلى وثيقة مشروع محدد (CDIP/8/7) اعتمدتها اللجنة في دورتها الثامنة التي عقدت في نوفمبر 2011 وضمت أهدافاً تفصيلية واستراتيجية تنفيذ ووصف مفصل لجميع الأنشطة (CDIP/8/7). وعُرضت نسخة منقحة من تلك الوثيقة (بها تحديث للجدول الزمني والموازنة) على اللجنة في دورتها التاسعة، التي عقدت في مارس 2012، للعلم (CDIP/9/INF/4، 13 مارس 2012).
2. وكانت الميزانية الإجمالية 1532000 فرنك سويسري (بما فيها 549000 فرنك سويسري لتكاليف الموظفين و983000 فرنك سويسري لغيرها من التكاليف).[[2]](#footnote-2) وكانت المدة المقررة في الأصل لإنجاز المشروع 27 شهراً (يناير 2011-مارس 2013). وبدأ التنفيذ في يناير 2011 وانتهى رسمياً في يوليه 2014 (43 شهراً) بعد تمديدين دون تكاليف إضافية اعتمدتهما اللجنة. غير أن تنفيذ بعض الأنشطة استمر. وأما مشروع المنتدى الإلكتروني المقرر (المخرج 6) فلم يُستكمل إلا في نهاية يونيه 2015 (بعد 54 شهراً)، ولم تُتخذ بعد أية خطوات نحو إدراج نتائج المشروع في أنشطة الويبو (المخرج 7).[[3]](#footnote-3)
3. وقد صُمم المشروع استجابة لتوصيات جدول أعمال التنمية التالية:
4. التوصية 19 (الفئة باء): "الشروع في مناقشات حول كيفية العمل، ضمن اختصاص الويبو، على المضي في تسهيل نفاذ البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا للنهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو".
5. التوصية 25 (الفئة جيم): "استكشاف السياسات والمبادرات المرتبطة بالملكية الفكرية والضرورية لتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها لفائدة البلدان النامية واتخاذ التدابير الملائمة لتمكين البلدان المذكورة من فهم جوانب المرونة التي تتيحها الاتفاقات الدولية المعنية بها ومن الاستفادة منها بأكبر قدر، حسب ما يكون مناسباً."
6. التوصية 26 (الفئة جيم): "حثّ الدول الأعضاء ولا سيما البلدان المتقدمة، على تشجيع مؤسسات البحث العلمي لديها على تعزيز تعاونها مع مؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص وتبادل المعلومات معها."
7. التوصية 28 (الفئة جيم): "تدارس ما يمكن للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة، اعتماده من السياسات والتدابير المرتبطة بالملكية الفكرية في سبيل تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها في البلدان النامية."
8. ويُعرَّف نقل التكنولوجيا بتعريف غير رسمي، على أنه عملية نشر التكنولوجيا التجارية وفهمها. ولا يقتصر نقل التكنولوجيا التجارية على بيع حقوق الملكية الصناعية وترخيصها (باستثناء العلامات التجارية)، بل يتضمن كذلك توفير الدراية العملية والمهارات والأفكار والخبرة التقنية بأشكال مختلفة. وعند إدخال تكنولوجيا إلى البلد يلمّ بها أهل البلد.
9. ومن فوائد نقل التكنولوجيا أن انتشارها يولِّد تأثيراً اقتصادياً واسع النطاق.[[4]](#footnote-4)
10. وتنتقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. وتشهد حركة تدفق التكنولوجيا من بعض البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تزايداً.
11. وبفضل إسهامات خمسة اجتماعات إقليمية وست دراسات تحليلية خضعت لاستعراض الأقران، استفاد منها جميعاً منتدى للخبراء، طوَّر المشروع أفكار الخبراء من أجل النهوض بنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وكان الهدف استكشاف سبل جديدة لإقامة تعاون دولي في مجال الملكية الفكرية. وكان الناتج المتوقع[[5]](#footnote-5) فهماً محسَّناً وتوافقاً في الآراء بشأن المبادرات أو السياسات المحتملة الرامية إلى تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها بما يصب في مصلحة التقدم الاجتماعي الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. لكن لم يكن هناك استهداف لوقع خاص بالمشروع[[6]](#footnote-6).
12. ومن أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال نقل التكنولوجيا المحددين في المشروع الكيانات التجارية والمؤسسات البحثية والباحثون والحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.
13. وقد استُهدفت المخرجات (عناصر التسليم) التالية:
14. إعداد ورقة مشروع (CDIP/8/7 وCDIP/9/INF/4) في مستهل الأمر لتفعيل وثيقة المشروع المبدئية؛
15. المخرج 1: تنظيم خمسة اجتماعات تشاورية بشأن نقل التكنولوجيا في مناطق مختلفة من العالم، مما يتضمن بلداناً متقدمة، بالتشاور المسبق مع الدول الأعضاء في جنيف، ومع إشراك مختلف أصحاب المصلحة في مجال نقل التكنولوجيا، بما في ذلك منظمات أخرى ذات صلة تابعة للأمم المتحدة؛
16. المخرج 2: إعداد عددٍ من الدراسات التحليلية وإخضاعها لاستعراض الاقران، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية ذات صلة سواء كانت تابعة للأمم المتحدة أو غير ذلك، مما يتضمن دراسات اقتصادية ودراسات إفرادية بشأن نقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي بغية إفادة منتدىً للخبراء؛
17. المخرج 3: صياغة ورقة مفاهيمية بشأن بناء الحلول لاتخاذها أساساً للنقاش في منتدى الخبراء، على أن تقدم للجنة للموافقة عليها؛
18. المخرج 4: إعداد وتوفير مواد ووحدات وأدوات تدريسية وغير ذلك من الأدوات الناتجة عن التوصيات التي يعتمدها منتدى الخبراء، وإدراج هذه الحلول ضمن إطار الويبو العالمي لتكوين الكفاءات. ويمكن أن يتضمن هذا محتويات ومشروعات قطرية محددة تتعلق بتصميم وتنفيذ البنية التحتية اللازمة لإدارة أصول الملكية الفكرية؛
19. المخرج 5: تنظيم منتدىً للخبراء على شكل مؤتمر دولي لاستهلال مناقشات حول كيفية العمل، ضمن ولاية الويبو، على المضي في تسهيل نفاذ البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا بما في ذلك ما كان في مجالات ناشئة، فضلاً عن مجالات أخرى تهتم بها البلدان النامية اهتماماً خاصاً، مع أخذ التوصيات 19 و25 و26 و28 في الحسبان. وينبغي للخبراء بشكل خاص التداول حول سياسات ذات صلة بالملكية الفكرية تدعم نقل التكنولوجيا من قِبل البلدان المتقدمة؛
20. المخرج 6: إنشاء منتدىً إلكتروني عن *نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية: التحديات المشتركة وبناء الحلول* ضمن إطار بوابة هيكلية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا للمؤسسات الوطنية المتوخى إنشاؤها في سياق المشروع المتعلق بالتوصية 10 وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، مع تيسير مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في هذا المنتدى الإلكتروني؛
21. المخرج 7: تضمين أي نواتج للأنشطة سابقة الذكر في برامج الويبو، بعد نظر اللجنة فيها وأي توصيات ذات صلة ترفعها اللجنة إلى الجمعية العامة.
22. ويرد تناول للمخرجات بمزيدٍ من التفاصيل في إطار تقويم الفعالية في القسم 2.جيم أدناه. وقد خلص المقيِّمان في تحديث للتقرير المرحلي النهائي إلى اللجنة[[7]](#footnote-7) وتحقق منه من خلال إجراء مقابلات إلى أن المخرجات المقررة قد استُكملت جميعاً عدا:
23. لم تسجَّل أي عناصر تسليم منفذة في إطار المخرج 4 (إعداد مواد تدريبية، تطوير مشروعات قطرية محددة)؛
24. كان مدير المشروع قد انتهى وقت إجراء التقييم من إعداد نسخة تمهيدية من المنتدى الإلكتروني (المخرج 6) المتوخى أن يدمج المنتديين الإلكترونيين للمشروع DA\_36 (مشروعات تعاونية مفتوحة ونماذج قائمة على الملكية الفكرية) والمشروع DA 10\_03 (هيكلية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا للمؤسسات الوطنية). ولم يتخذ قرار بهذا الشأن بعد؛
25. لم تتخذ بعد خطوات نحو دمج نواتج المشروع في مشروعات الويبو (المخرج 7).
26. وبلغ معدل استخدام الموازنة المعلن 68% حتى 31 أغسطس 2014 (CDIP/14/2 المرفق الثاني) و76.8% في مايو 2015 (آخر تقرير مالي متاح للمقيِّمين).

(باء) نطاق هذا التقييم وغرضه ومنهاجيته وقيوده

('1') النطاق

1. كان المقيِّمان مطالبَين وفقاً للاختصاصات بتغطية الفترة من 1 يناير 2011 إلى 31 أغسطس 2014. وبما أن تنفيذ المشروع امتد بعد تلك الفترة، فقد أخذ المقيمان في الحسبان التطورات التالية ذات الصلة حتى وقت تقديم هذا التقرير في يوليه 2015.

('2') الغرض الأساسي

1. يتمثل غرض التقييم الرئيسي الوارد في الاختصاصات في الوقوف على مدى توفير المشروع في مجمله النوع الملائم من الدعم في سبيل تحقيق أهدافه الأساسية بالشكل الصحيح. وفي إطار الغرض الجامع المتمثل في ضمان خضوع الأمانة للمساءلة أمام الدول الأعضاء والإسهام في التعلم على مستوى المنظمة، كان المنتظر من المقيّمين ما يلي:
2. تقديم تقويم قائم على الأدلة للمشروع دعماً لعملية اتخاذ القرار في اللجنة.
3. وتبيُّن الدروس المستفادة من خلال تنفيذ المشروع، وما نجح في معرض ذلك وما لم ينجح للاسترشاد بها في الأنشطة المستمرة في مجال نقل التكنولوجيا. ويمكن في استخلاص الدروس المستفادة الإشارة بشكل خاص إلى ما كان متوخيً في الأصل من تضمين الأنشطة في برامج الويبو ذات الصلة (المخرج 7 المتعلق بالتوصية 19 من جدول أعمال التنمية)ـ مما سيتطلب موافقة رسمية من الدول الأعضاء.

('3') المنهجية

1. أجرِي التقييم بما يتماشى مع سياسة الويبو للتقييم[[8]](#footnote-8)، التي تشير إلى المبادئ الأساسية لمعايير التقييم ومعايير الجودة الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[[9]](#footnote-9). ووفقاً لممارسات التقييم الموحدة هذه، يُجرى تقويم جودة المشروعات استناداً إلى المعايير الأربعة التالية:[[10]](#footnote-10)
2. الوجاهة: مدى اتساق أهداف المشروع مع متطلبات المستفيدين واحتياجات الدول الأعضاء والأولويات العالمية والسياسات.
3. الكفاءة: مدى الاقتصادية في تحويل المدخلات (مثل الأموال والخبرات والوقت) إلى نتائج. وقد اعتبر التقييم أساساً النهج المتبع في المشروع.
4. الفعالية: مدى تحقق الأهداف أو توقع تحققها، مع مراعاة أهمية كل منها.
5. الاستدامة: احتمالات استمرار فوائد المشروع بعد استكمال المساعدة.
6. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب من المقيِّمَين تحديداً تقويم التحضير للمشروع وإدارته، وبالتالي درجة اتباع الممارسات الجيدة في التحضير للمشروع وإدارته، بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق أدوات الإدارة القائمة على النتائج.[[11]](#footnote-11)
7. ومن أجل ضمان إجراء التقويم النوعي والكمي بالاستناد إلى الأدلة، استخدم مزيج من أدوات التقييم المختلفة. وقد تضمن المزيج المنهجي الذي طبقه المقيمان دراسات مكتبية وإجراء مقابلات مع ممثلين فئات أصحاب المصلحة الأساسيين كافة (فرادى وفي مجموعات تركيز) والملاحظة المباشرة (انظر الملحقَين الثاني والثالث).
8. وقد طبق المقيمان نهجاً تشاركياً شجعا من خلاله مختلف أصحاب المصلحة على المساهمة بشكل فاعل في التقييم، مع محافظتهما في نفس الوقت على استقلالهما وامتثالهما للمبادئ الأساسية الأخرى لسياسة الويبو للتقييم. واستهدف المقيمان، متى ما أمكن، تحقيق الاتساق فيما توصلا إليه من نتائج واستنتاجات وتوصيات أساسية. وقد صُممت عملية التقييم ذاتها بحيث تشجع على الاستفادة من الدروس التنظيمية.
9. وكانت المعلومات الوقائعية المتحصل عليها خلال جمع البيانات شاملة وواضحة. ومع ذلك، فقد تباينت النتائج المستمدة من مصادر مختلفة تبايناً معتبراً. وعالج المقيمان التحدي المتمثل في عدم اتساق بعض البيانات من خلال إجراء التحقق التثليثي على النتائج وتقويم معقولية النتائج المتحصل عليها.
10. ودعمت الأمانة عملية التقييم بنشاط وقدمت مساندة مستفيضة في الترتيب للاجتماعات. وقد تمكن المقيمان من العمل بفعالية ودون تدخل.
11. وسيعرض المقيمان هذا التقرير خلال الدورة السادسة عشرة للجنة في نوفمبر 2015 من أجل (أ) تعميم المعلومات، (ب) وإفادة عملية اتخاذ القرار في اللجنة، (ج) والإسهام في مساءلة الويبو أمام الدول الأعضاء فيها.

('4') القيود الرئيسية على هذا التقييم

1. تبين التجربة أن تحويل مضمون الدراسات واستنتاجات المؤتمرات من، خلال استخدامها، إلى آثار قابلة للقياس يستغرق فترة من الزمان. وظهر ذلك بشكل خاص في "المنتدى الإلكتروني" المقرر (المخرج 6)، والذي صُمم بحيث يصل إلى قطاع أوسع من المتلقين، حيث إنه لم يُفعَّل على الشبكة إلا قبل بدء التقييم بأيام قلائل. وليس من المعقول افتراض قدر كاف من السببية بين مخرجات المشروع والتغيرات المشاهدة. وستكون أي محاولة لتقويم نواتجها، أو حتى وقعها على نطاق أوسع، إذاً سابقة لأوانها.
2. لم تُجر أي زيارات ميدانية. وتَركَّز تقصي الحقائق على الجهات الفاعلة المشاركة بشكل مباشر في المشروع (الأمانة، المشاركون في الاجتماعات، خبراء الويبو) فقط. كما أن جمع البيانات لم يتضمن نطاقا أوسع من أصحاب المصلحة، نظراً لعدم استهدافهم بشكل مباشر.
3. وقد أتيح تقرير مالي مفصل يعرض النفقات حسب الفترات المحاسبية وأبواب الموازنة، إلا أن نظام إعداد تقارير مشروعات جدول أعمال التنمية الحالي في الويبو لا يوزع النفقات على مخرجات متفرقة، ولذلك لم يكن من الممكن إجراء تحليل تفصيلي للكفاءة المالية، الذي يتطلب معلومات عن أنواع النفقات لكل مخرج والنفقات العامة.
4. وينبغي في فهم ما يرد في القسم (2) أدناه من نتائج وتقويم التنبه إلى أن هذه القيود قد حدت بالضرورة من نطاق التقييم وعمقه.

2. النتائج والتقويم

يعرض هذا القسم نتائج التقييم ويقدم تقويماً لجودة المشروع وفقا لمعايير التقييم، في حدود ما سمحت به القيود، على النحو الموصوف تحت النقطة 1.باء أعلاه.

(ألف) التحضير للمشروع وإدارته

('1') التحضير للمشروع

1. بدأت الأعمال التحضيرية للمشروع في الأمانة في عام 2009. وقد ترجم مقترح الأمانة المبدئي ( 6/2CDIP) الذي وُضع في الفترة 2010/ 2011 توصيات جدول تنمية الأعمال المفتوحة نسبياً إلى منهجية واستراتيجية تنفيذ ملائمين معبر عنهما بشكل واضح. والتُمست المشورة من الدول الأعضاء بشكل موسع (بما في ذلك ما كان بشأن الاختصاصات للأنشطة) وأخِذت تعليقاتها في الحسبان في مختلف مراحل عملية التحضير. وأجريت مفاوضات حول مضمون ورقتي المشروع (CDIP/8/4، CDIP/9/INF/4)، بما في ذلك تسلسل أنشطة محددة وما يتعلق بها من اختصاصات، في سياق سياسي.
2. كما نشطت الأمانة، في معرض عملية التحضير، في تبيُّن أوجه محتملة للتآزر مع أنشطة أخرى للويبو. وصُمم المشروع بحيث يكون مكملاً لعدد من مشروعات جدول تنمية الأعمال المقررة الأخرى، لاسيما، على سبيل المثال لا الحصر، المشروع (DA\_10) *(هيكلية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا للمؤسسات الوطنية)*.
3. واستنادا إلى تحليل لمخرجات المشروع المتوقعة مقابل أنشطة الويبو ذات الصلة الموجهة إلى مختلف توصيات جدول تنمية الأعمال الواردة في إطار الفئة ج، استهدف المشروع استخدام بعض مخرجات مشروعات أخرى في إطار جدول تنمية الأعمال (لا سيما الدراسات) باعتبارها مدخلات.[[12]](#footnote-12)
4. وعلاوة على ذلك، أجرت الأمانة أبحاثا بشأن مبادرات ذات صلة لمنظمات دولية أخرى[[13]](#footnote-13)، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[[14]](#footnote-14)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة وغيرها.
5. ويبدو أن مدة السبعة وعشرين شهراً التي حُددت أصلاً لتسليم مخرجات المشروع (باستثناء التفاوض حول ورقة المشروع) ملائمة.
6. وكان توزيع الموازنة ملائما، ودل على ذلك أنه لم ينتج عن تنفيذ أي من الأنشطة اي انخفاض أو تجاوز كبير في الإنفاق عما كان مقرراً (انظر الجدول 1 في القسم 2.جيم أدناه).

('2') استخدام أدوات تخطيط المشروعات ورصدها

1. كما هو الشأن في معظم مشروعات جدول أعمال التنمية السابقة، يترك تطبيق الأدوات القياسية لتخطيط المشروعات ورصدها حيزا معتبرا للتحسين. وينطبق نفس الأمر على إعداد التقارير، الذي يستند بشكل أساسي إلى الأنشطة. ويجدر التشديد على أن الأمانة لم تكف منذ وقت تصميم المشروع قبل خمس سنوات مضت عن بذل جهود معتبرة لتحسين تخطيط المشروعات ورصدها.
2. وتقتضي الممارسات الجيدة لتخطيط المشروعات ورصدها وتقييمها[[15]](#footnote-15) حسن تطبيق أداة الإطار المنطقي، التي تتضمن السمات الأساسية الآتية:
3. تُعرض النتائج المتوقعة ضمن منطق تدخل واضح وفقاً لمستويات مختلفة من النتائج. فالمخرجات والأنشطة عبارة عن عناصر تسليم مباشرة تتوفر من خلال مشروع (باستخدام موارد المشروع). وأما النواتج فهي ما يُتوقع التوصل إليه عن طريق استخدام المخرجات. وأهداف الوقع هي التغيرات الأوسع المحققة جراء النواتج المتوقعة. وبالتالي يجب أن يوجد رابط سببي بين مختلف مستويات النتائج، إما على شكل أسناد أو إسهام (حسب درجة السببية).
4. ويُقوَّم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المتوقعة من خلال استخدام مؤشرات "SMART"[[16]](#footnote-16) يمكن التحقق منها بشكل موضوعي[[17]](#footnote-17). وينبغي تعريف سبل هذا التحقق لكل منها (على سبيل المثال جمع البيانات من خلال الاستقصاءات أو بالإحالة على بيانات إحصائية). كما ينبغي أن تكون سبل التحقق واقعية، وذلك بأخذ الموارد المتاحة لجمع البيانات في الحسبان (تتطلب الاستقصاءات الموسعة، على سبيل المثال، موازنة محددة). وتُجمع بيانات خط الأساس لكل مؤشر في بداية المشروع.
5. ينبغي تعريف مخاطر وافتراضات محددة لكل من النواتج والوقع المرتقب. وتشير الافتراضات إلى ظروف خارجية يجب أن تتهيأ حتى تتَرجم المخرجات إلى نواتج والنواتج إلى وقع بشكل ناجح. وأما المخاطر فتشير إلى العوامل الخارجية (التهديدات) التي تحول دون ترجمة مخرجات المشروع إلى نواتج (أو النواتج إلى وقع). وينبغي تقويم درجة كل من المخاطر، مع وزن التهديدات حسب الشدة التي قد تؤثر بها في إنجاز النتائج واحتمال تحقق التهديد.
6. وينبغي أن يُقوَّم في تقارير الرصد التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج باستخدام المؤشرات المعرَّفة في الإطار المنطقي بدلا من الاكتفاء بمجرد سرد الأنشطة. كما ينبغي بيان النواتج غير المتوقعة/غير المخطط لها الإيجابية/السلبية.
7. ومن الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها إجراء تقويم داخلي منتظم لوجاهة الأهداف وكفاءة التنفيذ (النهج، والقيمة مقابل المال) واحتمالات تحقق استدامة النتائج. ويسمح هذا التقويم المنتظم لجودة المشروع بإجراء استعراض دوري لمدى تقديم النوع الملائم من المساعدة بالشكل الصحيح واحتمالية استمرار الفوائد بعد نهاية المشروع من عدمه. وإذا لم يُنظر في جودة المشروع إلا من خلال تقييم خارجي في منتصف المدة أو آخرها، فلن يتسع المجال في الغالب لاتخاذ أي إجراءات تصحيحية.

('3') إدارة المشروع

1. كما سيأتي البيان بمزيد من التفصيل تحت تقويم الفعالية والكفاءة لاحقاً، فقد استُكملت معظم الأنشطة وكانت جيدة التنظيم. وقد حدثت أوجه قصور معتبرة في عملية استعراض الأقران للدراسات (المخرج 2)، التي لم تتبع فيها الممارسات القياسية. وقد نُشرت مسودات الدراسات على الإنترنت قبل أن تخضع لاستعراض الأقران، ثم نُشرت النسخ النهائية من الدراسات واستعراضات الأقران معاً بعد استكمال هذه الأخيرة في وقت لاحق. وربما يكون عدم التعاقد مع أقران مستعرضين ومكافأتهم قد أسهم في رداءة التعليقات التي أدلى بها بعضهم.
2. وقد تقدم تنفيذ المشروع بشكل عام بخطى بطيئة، بل إن تنفيذ بعض الأنشطة استمر بعد نهاية المشروع، التي أجِّلت مرتين. ولم يستكمل المخرج الأخير (المنتدى الإلكتروني) إلا في نهاية يونيه 2015. وكان السبب الأساسي في التأخيرات مشاكل في الإدارة، والتي زادت سوءاً بسبب عمليات إعادة الهيكلة التنظيمية المختلفة التي أجريت في الأمانة. وفي نهاية المطاف، استغرق تنفيذ المخرجات المتوقعة ضعف الوقت الذي كان مخططاً له في الأصل (أربعة وخمسون شهراً بدلاً من سبعة وعشرين).
3. وتؤثر تأخيرات التنفيذ في كفاءة المشروع تأثيرا سلبياً من عدة أوجه. وقد تسبب أيضا فقداً في الوجاهة والزخم. ومن أمثلة ذلك أن المنتدى الإلكتروني كان من شأنه أن يكون مفيداً بشكل خاص لو كان أتيح في وقت انعقاد المؤتمرات الإقليمية والمنتدى الدولي للخبراء، كما كان مخططاً لذلك في الأصل. وكان من الممكن أن يتيح منبراً قيماً لمزيد من الجمع والنقاش بين قطاع أوسع من المشاركين. كما كان من الممكن أن تهيئ المؤتمرات والاجتماعات فرصة ممتازة للترويج للمنتدى الإلكتروني بين نطاق أوسع من الجماهير. وعلاوة على ذلك فإن بعض تكاليف تشغيل المشروع ثابتة بشكل عام ويجب تحملها بغض النظر عن تحقق أية فوائد من عدمه.
4. وقد يؤدي تنفيذ بضعة مخرجات في نهاية المطاف في ضعف الوقت المخطط لها أصلا إلى تساؤل الدول الأعضاء عن قدرات الأمانة في مجال تنفيذ المشروعات، ما لم تكن هناك مبررات مستندة إلى عوامل غير متوقعة وخارجة عن نطاق سيطرة الويبو.
5. وتكشف مشاكل الإدارة في هذا المشروع عن حاجة ملحة إلى تعزيز الإشراف على المشروعات ومراقبة الجودة فيها داخل الأمانة، لا سيما من قبل شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. ومن شأن اشتراط "تأشير" الشعبة على جميع المراحل الرئيسية في تنفيذ المشروع (مثل تلزيم الخدمات ونشر المواد وغيرها) وتنظيم اجتماعات منتظمة للمشرفين على المشروعات، أن يتيح للشعبة استباق المشكلات.

(باء) الوجاهة

1. تُقدِّر الوجاهة مدى اتساق أهداف المشروع مع متطلبات المستفيدين، مع مواءمة ذلك على سياسات الويبو وعلى الأولويات العالمية.

('1') وجاهة السياسات

1. على المستوى الكلي، يدل على وجاهة السياسات بالنسبة إلى الدول الأعضاء موافقة اللجنة على كل من مقترح المشروع الأولي وورقة مشروع محددة بتوافق الآراء. وبالتالي فإن الدول الأعضاء قد اعتبرت المشروع على الشكل الذي نفذ به في نهاية المطاف استجابة مبدئية ملائمة لتوصيات جدول أعمال التنمية التي أرادت معالجتها.[[18]](#footnote-18)
2. وجرى التحقق من المستوى العالي من وجاهة السياسات وتأكيده من خلال مقابلات موسعة أجريت مع ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين.
3. وبخلاف المعالجة الملائمة لتوصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة، ترتبط نتائج المشروع المتوقعة أساساً بهدف الويبو البرامجي من البرنامج 18 (الهدف الاستراتيجي السادس: الملكية الفكرية والتحديات العالمية)[[19]](#footnote-19)، الذي يدعو *ضمن جملة أمور* إلى تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا مع التركيز على احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وضمن نطاق هذه الأهداف الأوسع، يسهم المشروع بشكل خاص في هدف الويبو البرامجي المتمثل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء وفهمها للابتكار وإدارة التكنولوجيا ونقلها. وتذكر الوثيقة .CDIP/6/REV روابط أخرى للبرامج 1[[20]](#footnote-20) و8[[21]](#footnote-21) و9[[22]](#footnote-22)، لكن هذه أكثر عمومية.
4. كما تؤكد النتائج والاستنتاجات والتوصيات لمختلف المخرجات المعروضة في القسم 2.جيم كذلك المستوى العالي من الوجاهة لنقل التكنولوجيا بالنسبة لأصحاب المصلحة الرئيسيين.

(جيم) الفعالية

1. تعرِّف ورقة المشروع[[23]](#footnote-23) عن مؤشرات النجاح التالية لمستوى النواتج:
2. تعليقات من اللجنة بشأن مدى تحقق تحسن في فهم المسائل وتحقيق أهداف المشروع؛
3. واعتماد هذه الاقتراحات والتوصيات والتدابير المحتملة لعزيز نقل التكنولوجيا من قبل الدول الأعضاء واستخدام ذلك استخداما ملموساً؛
4. وتعليقات بشأن المحتويات من المستخدمين عبر المنتدى الإلكتروني واستقصاءات التقويم؛
5. واستخدام البلدان النامية وأقل البلدان نموا للمنتدى الإلكتروني بشكل موسع.
6. وبالنظر إلى أن المخرجات الرئيسية، لا سيما المنتدى الإلكتروني، لم تستخدم إلا قريباً، فليس من المعقول إقامة علاقة سببية بين المشروع وأي نواتج مشاهَدة، باستثناء "الفهم المحسَّن"، الذي يشير فيما يبدو إلى معلومات متاحة للجماهير مستفادة من دراسات ومن مؤتمرات.
7. وقد جرى التحقق من تنفيذ المخرجات الرئيسية التالية في المشروع من خلال دراسة مكتبية لآخر تقرير بشأن التنفيذ ومن خلال إجراء مقابلات:

('1') المخرج 1: اجتماعات تشاورية إقليمية بشأن نقل التكنولوجيا

1. نظمت الأمانة الاجتماعات التشاورية الإقليمية بشأن نقل التكنولوجيا الخمسة المقررة، حيث عُقد أولها في سنغافورة (لمنطقة آسيا) يومي 16 و17 يوليه 2012، والثاني في الجزائر (للمنطقة الأفريقية والعربية) يومي 29 و20 يناير 2013، والثالث في إسطنبول (للمنطقة الانتقالية) يومي 24 و25 أكتوبر 2013، والرابع في جنيف (منطقة البلدان المتقدمة) يومي 25 و26 نوفمبر 2013، والخامس في مونتيري (لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي) يومي 5 و6 ديسمبر 2013.
2. وأجرِيت على التعليقات الإيجابية بشأن المؤتمرات التي وردت في تقرير التقييم الداخلي للأمانة عملية تحقق من خلال مقابلات مع عينة من المشاركين في المؤتمرات. وقد أكد أفراد عينة عشوائية من المشاركين أن الاجتماعات كانت جيدة الإعداد وملبية لاحتياجاتهم.

('2') المخرج 2: دراسات تحليلية

1. أصدرت الأمانة تكليفات بإجراء الدراسات الست التحليلية الآتية، وكانت مشروعات نهائية للدراسات الست جميعاً قد وردت بنهاية الأسبوع الأول من سبتمبر 2014:
2. اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي[[24]](#footnote-24)؛
3. والسياسات والمبادرات ذات الصلة بالملكية الفكرية في البلدان المتقدمة لتعزيز نقل التكنولوجيا[[25]](#footnote-25)؛
4. ودراسات إفرادية بشأن التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والنامية[[26]](#footnote-26)؛
5. والسياسات التي تنمي مشاركة الشركات في نقل التكنولوجيا[[27]](#footnote-27)؛
6. ونقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي: تحليل من منظور البلدان النامية[[28]](#footnote-28)؛
7. وبدائل لنظام البراءات مستخدمة لدعم جهود البحث والتطوير، مما يتضمن آليات كلٍ من الدفع والسحب، مع تركيز خاص على جوائز تشجيع الابتكار ونماذج تطوير المصدر المفتوح.[[29]](#footnote-29)
8. وخضعت الدراسات الست جميعاً لاستعراض الأقران، وإن كانت جودة بعض نتائج الاستعراض المقدمة بمقتضى اتفاق غير رسمي مشوبة. وأتيحت لمعدي الدراسات فرصة لتطبيق الاقتراحات الناتجة عن عملية استعراض الأقران. وعرِضت الدراسات واستعراضات الأقران على اللجنة.[[30]](#footnote-30)
9. وجاءت الدراسات بجودة حسنة بشكل عام. وتعرض الملخصات التنفيذية لمحات تفصيلية عن الأوراق المناظرة. ويوجد مجال للتحسين في الحرص على وضع ملخصات تنفيذية واضحة في ذاتها تعرض فحوى الدراسات بلغة بسيطة يستطيع عموم الجماهير أيضاً فهمها. ولهذا أهمية خاصة متى ما كان المقصد من نتائج الدراسة الإسهام في نقاش سياسي.
10. وقد ظل التمييز بين حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا من أجل السلع العامة العالمية مثل الأدوية المنقذة للحياة ومن أجل السلع البيئية العالمية مثل المناخ والتنوع البيولوجي، المستخدم في الأدبيات في كثيرٍ من الأحيان، غير واضح للمقيمَين. ويعالج الموضوعان حاجات ملحة للإنسانية بدرجات متفاوتة، حيث تتناول السلع العامة العالمية القضايا الحيوية المتعلقة بصحة الإنسان، بينما تتعامل السلع البيئية العالمية مع "صحة الكوكب" في إطار منظور أوسع.
11. لم تراع بعض الدراسات الفروق المعتبرة بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بشكلٍ كافٍ. فعلى خلاف الكثير من البلدان المتقدمة والنامية، تتسم الظروف الإنسانية والهيكلية في أقل البلدان نمواً بالصعوبة الشديدة. ولا يسمح اجتماع الفقر المدقع مع الافتقار إلى البنية التحتية وإمكانية تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الماء والطاقة والصرف الصحي الأساسي والرعاية الصحية لتلك البلدان باستيعاب التكنولوجيات الحديثة. ونظراً لضعف سعة الاستيعاب، قد يكون من الصعب تطبيق مفهوم نقل التكنولوجيا في أقل البلدان نمواً.[[31]](#footnote-31)
12. وكان مما أوصي به استناداً إلى البح[[32]](#footnote-32) توسيع دور محاميي البراءات بحيث يتضمن إسداء المشورة بشأن وجاهة "البراءات القائمة بالنسبة إلى الأنشطة التجارية". ويتلقى محامو البراءات تدريباً على تقديم نطاق كامل من خيارات الحماية أو الإنفاذ المحتمل توافرها للعميل ومعاونة العميل، إلا أن معظم محاميي البراءات ليسوا استشاريي إدارة استراتيجية، فلا ينبغي إذاً للكيانات التجارية أن تعتمد على محاميي البراءات وحدهم في ما تتخذ من قرارات تجارية مهمة. ويجب أن يكون لدى أصحاب الشركات فهم للعوامل التجارية الكامنة وراء أهمية البراءة قبل الحصول عليها وبعده.
13. وقد يسمح تكوين أفرقة خبراء متعددة الاختصاصات، تضم فيمن تضم باحثين أكاديميين وممارسين، إن أمكن، بخبرات ميدانية مختلطة في بلدان متقدمة ونامية على حدٍ سواء، بإجراء اختبار واقعية على المنفعة العملي التي تنطوي عليها التوصيات المستفادة من الدراسات.
14. وقد ركزت إحدى الدراسات[[33]](#footnote-33) على تشجيع الابتكار بالمكافآت والجوائز. لكن معد الدراسة فاتته الفكرة الأساسية أن الابتكار القائم على المكافأة ليس "بديلاً" بالضرورة عن نظام حقوق الملكية الفكرية. فالمكافآت لا تقدم إلا للتشجيع على الابتكار ونقل التكنولوجيا، مما يبعث في كثيرٍ من الأحيان على مزيد من التطوير والنقل في ميدان الملكية الفكرية. وصحيح أن المقترحات المتنافسة لبعث الابتكار الرامي إلى معالجة التحديات الجديدة المتطورة، لا سيما تلك الموضوعات التي تواجه فشلاً في السوق، تمثل قناةً ممتازةً لاستحداث نقل للتكنولوجيا وحلول قائمة على الجوائز، إلا أن الابتكار القائم على الجوائز يدور في كثيرٍ من الأحيان في فلك نظام قائم على الملكية الفكرية.

('3') المخرج 3: ورقة مفاهيمية

1. عُرض مشروع "ورقة مفاهيمية" (CDIP/15/2)، تعرض أساساً خلفية المشروع وملخص لمخرجاته غي جلسة إحاطة غير رسمية على البعثات الدائمة للدول الأعضاء في جنيف في 1 سبتمبر 2014 (أي بعد تاريخ انتهاء المشروع رسمياً). ولم تتضمن الورقة المفاهيمية توصيات محددة بشأن كيفية دمج نواتج المشروع في أعمال الويبو (انظر صياغة المخرج 7).
2. ونُظِّم اجتماع لمدة يوم واحد مع منظمات غير حكومية وحكومية ورابطات مهنية في أوائل شهر أكتوبر 2014 لعرض الورقة المفاهيمية. وقدمت الأمانة تقريراً شفهياً للجنة بشأن التعليقات الواردة.[[34]](#footnote-34)

('4') المخرج 4: مواد تدريبية

1. كان من المرتقب أن يصب في اتجاه إعداد وتوفير مواد ووحدات وأدوات تدريسية وغير ذلك من الأدوات الناتجة عن التوصيات التي اعتمدها منتدى الخبراء الدولي.
2. لكن لم ترد تقارير عن أي أنشطة، وربما كان ذلك لأن منتدى الخبراء الدولي لم ينعقد إلا بعد انتهاء المشروع رسمياً.

('5') المخرج 5: منتدى دولي للخبراء

1. عُقد *منتدى الخبراء الدولي بشأن نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية: التحديات المشتركة وبناء الحلول* في الفترة من 16 إلى 18 فبراير 2015. وأخذت اللجنة علماً بالتقرير (CDIP/15/5، 2 مارس 2015) في اجتماعها الخامس عشر (22-24 أبريل 2015) ومن المقرر مناقشته في اجتماعها السادس عشر المقبل (نوفمبر 2015). وأعرِب عن بعض الشواغل لعدم ضم هيئة الخبراء خبراء يمثلون أقل البلدان نمواً. كما أن المنتدى قدم "أفكار خبراء" دون أن يقدم أي توصيات محددة للمتابعة.
2. وأعرب المشاركون الأربعة والعشرون الذين استوفوا الاستقصاء الذي أجرته الأمانة عن رضاهم عن التنظيم وجودة المعلومات المقدمة وجودة المتحدثين والمنفعة المتحققة من المنتدى. وتأكد التقويم الإيجابي العام، عدا بعض الاستثناءات، من خلال مقابلات أجراها المقيِّمان مع عينة من المشاركين من داخل الأمانة وخارجها.

('6') المخرج 6: منتدى إلكتروني بشأن نقل التكنولوجيا

1. أعد مدير المشروع نسخة تمهيدية من المنتدى الإلكتروني (المخرج 6) يطرح دمج المنتديين الإلكترونيين للمشروع DA\_36 (مشروعات تعاونية مفتوحة ونماذج قائمة على الملكية الفكرية) والمشروع DA 10\_03 (هيكلية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا للمؤسسات الوطنية). ولم يُتخذ بعد قرار بتفعيل المنتدى الإلكتروني بالشكل المقترح. وستتطلب المداومة على تحديث المنتدى الإلكتروني وتشغيله الترويج له وتوزيع ما يتعلق به من مسؤوليات وموارد محددة داخل الأمانة.

('7') المخرج 7: دمج نتائج المشروع في أعمال الويبو

1. يشير آخر تقرير مرحلي إلى أن العمل على دمج أيٍ من النواتج التي تتمخض عنها الأنشطة سالفة الذكر في برامج الويبو سيبدأ بعد منتدى الخبراء الدولي، وأن ذلك لن يكون إلا بعد نظر اللجنة فيه وأي توصية محتمل رفعها إلى الجمعية العامة.
2. واختلفت الآراء فيما بين الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات خلال التقييم فيما إذا كان ينبغي فهم "نتائج المشروع" على أنها الاستنتاجات التي خلص إليها منتدى الخبراء أم أنها تتضمن تلك الناتجة عن المؤتمرات والدراسات.
3. ويبين الكثير من نتائج الدراسات (انظر 2.جيم.'8' أدناه) ومن وجهات النظر التي أبديت خلال منتدى الخبراء (CDIP/15/5) أن أهمية تكوين الكفاءات، على الأخص، تقتضي متابعةً من خلال أنشطة الويبو القائمة. وينطبق نفس الأمر على نفاذ مستخدمي الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء إلى معلومات براءات جيدة التنظيم وإلى مشورة سياساتية بشأن تكوين بيئة تمكينية لنقل التكنولوجيا، مما يتضمن على سبيل المثال لا الحصر دمج مواطن مرونة اتفاق تريبس في قوانين الملكية الفكرية. ولا تضم الوثيقة CDIP/15/5 حصراً لأنشطة الويبو الحالية في ميدان نقل التكنولوجيا، كما أنها لا تترجم الفجوات المحددة ترجمة واضحة إلى توصيات تنفيذية بشأن كيفية تكميل خدمات الويبو ذات الصلة أو تحسينها، رغم أنهما يمثلان أساساً ضرورياً لعملية صنع القرار.
4. ولم ترد أنباء عن أي خطوات نحو وضع مقترح محدد للدول الأعضاء بشأن كيفية دمج نتائج المشروع في أعمال الويبو.

('8') النتائج المبدئية المشاهَدة من حيث "الفهم المحسَّن"

1. يعرض هذا القسم ملخضاً للنتائج الرئيسية المستفادة من الدراسات الست، التي استهدفت الإسهام في تحسين فهم مبادرات أو سياسات الملكية الفكرية المحتملة لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها بما يفيد التقدم الاجتماعي الاقتصادي، لا سيما ما كان من ذلك في مصلحة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.
2. وقد حفزت سياسات حقوق الملكية الفكرية التي وضعتها الاقتصادات النامية استجابةً لاتفاق تريبس وغيره من الاتفاقات الدولية قدراً أكبر من تدفقات تجارة التكنولوجيا المتقدمة والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا من خلال الترخيص عبر البلدان. كما يسرت الأنشطة الموجهة تكنولوجياً داخل المنشآت متعددة الجنسيات في البلدان الصاعدة الرئيسية. إلا أن الأدلة الإيجابية قائمة بشكل شبه تام على بيانات تتعلق ببلدان نامية كبيرة ومتوسطة الدخل، وقد يكون سبب ذلك الدور المتواضع الذي تؤديه حقوق الملكية الفكرية في أحسن الأحوال في أقل البلدان نمواً. كما تفرض مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى غير ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية قيوداً على قدرة أقل البلدان نمواً على استيعاب التكنولوجيات الأجنبية ومسايرتها.[[35]](#footnote-35)
3. لا يتضمن نقل تكنولوجيات الأصول الفكرية الملكية الصناعية فحسب، بل كذلك الدراية العملية بعمليات التصنيع والموافقات التنظيمية. ولهذه أهمية خاصة بالنسبة إلى نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي إلى البلدان النامية[[36]](#footnote-36).
4. ومازالت هناك فجوات واسعة من حيث النشاط التكنولوجي وتنمية رأس المال البشري، ليس بين البلدان المتقدمة والنامية فحسب، بل كذلك فيما بين البلدان النامية. أما جمع البلدان النامية كافة تحت فئة واحدة، فيمثل إفراطاً في التبسيط لا مسوغ له.[[37]](#footnote-37)
5. ويمثل التعاون عبر الحدود ونقل المعرفة والخبرة بدلاً من الاكتفاء بإعطاء حق قانوني في التسويق سبيلين فعالين لتعزيز نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والنامية.
6. وثمة علاقة ترابطية بين سعات الاستيعاب ومدى قدرة البلدان النامية على الاستفادة من الفوائد غير المباشرة من التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر. لكن من شأن الافتقار إلى قدرٍ كافٍ من رأس المال البشري أو الاستثمارات في البحث والتطوير أن يحول دون تحقق الفوائد غير المباشرة. ويجب أن تقترن بتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر سياسات ملائمة لتعزيز التعليم، والبحث والتطوير، وتنمية رأس المال البشري إن أريد للبلدان النامية أن تحقق كامل الاستفادة من التجارة أو الاستثمار الأجنبي غير المباشر.[[38]](#footnote-38)
7. وللتركيز بقوة على تنمية رأس المال البشري أهمية محورية في سبيل تمكين البلدان النامية من الاستفادة من التعاون الدولي أو التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر. ويجب على حكومات البلدان النامية أداء دورها في تعزيز أنظمة التعليم المحلية على جميع المستويات (من الابتدائي إلى مرحلة ما بعد الثانوي). ويمثل تعزيز أنظمة التعليم المحلية من منظور الاقتصاد شرطاً مسبقاً ضرورياً لحدوث نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي بفعالية.
8. وربما يقتضي الأمر إعادة النظر في الافتراض التقليدي بأن "نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية يؤدي، في حد ذاته، إلى تنمية اقتصاداتها ورؤوس أموالها البشرية"، حيث إنه ليس من الحتمي أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة، مثل الأدوية وأنظمة التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، تلقائياً إلى تحسين جودة حياة السواد الأعظم من شعوب البلدان النامية.[[39]](#footnote-39) كما أن تركيز الكثير من الشركات متعددة الجنسيات على نقل صنوف الرفاهية غير الضرورية إلى القطاعات الثرية من السكان في البلدان النامية لا يضفي على جودة حياة جل الناس أي تحسين. فيجب إذاً المزج بين المساعدة الإنمائية للتصدي للتحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات الأفقر في البلدان النامية من خلال نقل التكنولوجيا من جهة والتدابير الأخرى الموجهة إلى تعزيز المعايش المستدامة من جهة أخرى.[[40]](#footnote-40)
9. وربما تشجع الحوافز الضريبية للبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا إجراء الأبحاث والتطوير في المجالات ذات الأولوية، مثل إنماء قطاع تصنيع معين وصناعة تصديرية معينة أو الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية. وتوجد لدى معظم البلدان المتقدمة والكثير من البلدان النامية حوافز محددة للتشجيع على البحث والتطوير وعلى نقل التكنولوجيا.[[41]](#footnote-41) كما أن للآليات المساندة التي تنمي العلاقات بين الكيانات التجارية المحلية ومبدعي التكنولوجيا على الصعيد المحلي أو العالمي أهمية هي الأخرى.[[42]](#footnote-42)
10. ويمثل التعاون في مجالات البحث والتطوير على الصعيد الدولي قناة مهمة لنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وترسم ثمان دراسات إفرادية صوراً توضيحية لعدة مجالات تقنية ومناطق جغرافية، مما يعطي لمحة أولى مثيرة للاهتمام على التحديات المؤسسية المتنوعة التي تواجه الجهات الفاعلة في التعاون في مجالات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والنامية. وهذا هو أحد أقوى أجزاء المشروع كله تعبيراً، حيث يسلط الضوء على إمكانية التوصل إلى نتائج مثيرة للاهتمام، بل وربما تكون ثورية، من خلال الجهد المشترك بين أعضاء البلدان المتقدمة والنامية بمجرد التمكن من التغلب على التحديات.[[43]](#footnote-43)
11. ومن الممكن استخدام المعرفة في مشروعات البحث والتطوير من خلال النشر والسيطرة التملكية للمعرفة على حدٍ سواء لتيسير مختلف استراتيجيات الاستخدام في البلدان المتقدمة والنامية بالتوازي. ولمفهوم إمكانية أداء حقول الملكية الفكرية حسب سياق الاستخدام أهمية. وينبغي عند تصميم استراتيجيات حقوق الملكية الفكرية وضع النماذج القيمية المختلفة هذه نصب الأعين.[[44]](#footnote-44)
12. ومن الوارد أن تبلغ التكاليف المقترنة بإعداد البراءات وتقييمها وإنفاذها مبلغاً معتبراً. ومن الممكن أن تتضاءل قيمة نظام البراءات إذا استُخدم لتطوير منتجات ضعيفة من منظور التسويق التجاري أو نواتج بحثية لا يمكن تحويلها إلى نقود بنجاح أو مشروعات إنمائية عالية المخاطر. ولصناع السياسات أن يستخدموا، ضمن حدود الالتزامات الدولية، مجموعة متنوعة من آليات تشجيع الابتكار في سبيل تحقيق الأهداف. وقد يكون من المفيد الجمع بين عدة آليات للتغلب على أوجه القصور البارزة في آليةٍ ما بعينها. ولمختلف آليات دعم الابتكار جوانب متعلقة بالتجارة وأنظمة تنظيمية عالمية ناشئة أو محتملة. ولم يحظ هذا الموضوع بتقدير واسع النطاق من جانب مهنيي الملكية الفكرية.[[45]](#footnote-45)
13. ويجب بذل مزيدٍ من لجهد للارتقاء بالكشف عن الاختراعات وإمكانية النفاذ إلى بيانات البراءات للبلدان النامية، بما في ذلك الكشف عن أفضل الأوضاع أو الطرائق. ويتطلب هذا إتاحة بيانات البراءات على الإنترنت ومن خلال قواعد بيانات دولية. ويمثل نفاذ البلدان النامية إلى البرمجيات ذات الإمكانيات التحليلية ضرورة.[[46]](#footnote-46)
14. وجوائز التشجيع على الابتكار عبارة عن آلية صادفت مؤخراً ساحةً جديدة باعتبارها مكملة للمنتجات القائمة على البحث والتطوير. وتتضمن هذه المسابقات ذات الجوائز، المقترحات الطموح لأنظمة جوائز ابتكار من شأنها التشجيع على الاستثمار في ابحث والتطوير. وتمثل المقترحات المتنافسة لبعث الابتكار الرامي إلى معالجة التحديات الجديدة المتطورة، لا سيما تلك الموضوعات التي تواجه فشلاً في السوق، قناةً ممتازةً لاستحداث حلول ونقل للتكنولوجيا، وهذا مجال لم توفه جماعة الملكية الفكرية حقه من الدراسة والاستكشاف،[[47]](#footnote-47)
15. كما توصلت الدراسات إلى تحديد عددٍ من المجالات التي تستدعي مزيداً من البحث.
16. ومازال فهم كيفية تأثير سياسات حقوق الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة في نقل التكنولوجيا وإمكانية إفضاء التغيرات ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية في هذه البلدان المتقدمة إلى تعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً فهماً محدوداً رغم أهميته. وينطبق نفس الأمر على مقتضيات سياسات الأسرار التجارية وممارساتها وقوانينها.
17. وسيكون من المثير للاهتمام، في معرض ترسيخ الممارسات الجيدة من النماذج الناجحة، جمع دراسات إفرادية عن نقل التكنولوجيا. فما هي الفوائد بالنسبة لكلٍ من الطرفين؟ وهل توجد أمثلة لتجارب ناجحة استفادت فيها البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء من أعمال بحث وتطوير تعاونية مشتركة على مواضيع ذات اهتمام متبادل؟

('9') نواتج أخرى

1. لم يتمكن المقيِّمان من تحديد أي نواتج تتعلق بتحقيق توافق الآراء المنشود فيما بين الدول الأعضاء بشأن كيفية تعزيز نقل التكنولوجيا. كما أنهما لم يلاحظا أي نواتج سلبية أو إيجابية أخرى تتجاوز إثارة الاهتمام بين جمهور محدود نسبياً.

('10') الوقع

1. كان من السابق لأوانه في هذا الوقت محاولة تقويم النتائج على مستوى الوقع.

(دال) الكفاءة

('1') التنفيذ المالي

1. استناداً إلى آخر تقرير مالي رسمي صدر في نهاية مايو 2015، أنفق 76.8٪ من الميزانية الإجمالية وقدرها 1532000 فرنك سويسري (بما فيها 549000 فرنك سويسري لتكاليف الموظفين و983000 فرنك سويسري لغيرها من التكاليف).

**الجدول 1: استعراض عام للنفقات (بالفرنك السويسري)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **أبواب الموازنة** | **السنوات** | | |  |  |
|  | **2011** | **2012/2013** | **2014/2015** | **المجموع** | **% من المجموع** |
| الموارد البشرية |  |  |  |  |  |
| *موظفون مؤقتون* | 120,000 | 339,000 | 96,000 | 555,000 | **42.7%** |
| مجموع فرعي للموارد البشرية | 120,000 | 339,000 | 96,000 | 555,000 | **42.7%** |
| خلاف الموارد البشرية |  |  |  |  |  |
| *مهمات الموظفين* |  | 22,000 |  |  | **1.9%** |
| *أسفار الغير* |  | 280,000 | 86,000 | 367,000 | **31.2%** |
| *المؤتمرات* |  | 39,000 | 25,000 | 64,000 | **5.4%** |
| *النشر* |  |  |  |  |  |
| *خدمات تعاقدية فردية* |  | 131,000 | 17,000 | 148,000 | **12.6%** |
| *خدمات تعاقدية أخرى* |  |  | 20,000 |  | **1.7%** |
| مجموع فرعي خلاف الموارد البشرية | 0 | 473,000 | 149,000 | 621,000 | **52.8%** |
| **المجموع** | 120,000 | 812,000 | 244,000 | 1,176,000 | **100%** |
| **المدفوعات بالنسبة المئوية** | **10.20%** | **69.05%** | **20.75%** | **100%** |  |

**المصدر: الأرقام مقدمة من الأمانة بناءً على طلب المقيِّميَن**

1. ولا يُظهر تحليل النفقات حسب أبواب الموازنة أي أنماط غير طبيعية لمشروع خصص معظم موارده لتنظيم اجتماعات وللبحث في دراسات. ويشير تنسيب مجموع التكاليف إلي المخرجات المنفذة وإجراء مقارنة بالأرقام المالية المتاحة للعموم من عددٍ من مشروعات جدول تنمية الأعمال الأخرى إلى أن الأمانة استخدمت الموارد بشكل ملائم عموماً. إلا أن الكفاءة تردَّت بسبب حالات التأخر في التنفيذ الموصوفة في القسم 2.ألف ('2') بشأن الإدارة أعلاه.
2. ولم تقتض الاختصاصات تقويماً تفصيلياً للكفاءة على مستوى المخرجات، لكن من شأنها أن تكون وجيهة بالنسبة إلى عملية صنع القرار في الدول الأعضاء. أما تقويم القيمة مقابل المال فيتطلب أيضاً بيانات مالية توزع النفقات على كلٍ من النتائج وأبواب الموازنة. ولذلك تعذر عرض وتقويم توزيع الموارد على مختلف المخرجات. وستقدم الأمانة هذه المعلومات لجميع مشروعات جدول تنمية الأعمال الحالية من خلال نسق تقاريرها المالية الجديد.
3. وتبين مقابلة التمويل المعتبر بفوائد المشروع الأوسع (النواتج)، التي كانت محدودة للغاية، أن الكفاءة كانت متدنية. وستكون معظم الأموال قد أهدرت دون تكوين نواتج ملموسة ما لم تُستخدم نتائج المشروع لإحداث تغيرات إيجابية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات محددة تعتمدها الدول الأعضاء.

('2') أوجه التآزر مع أنشطة أخرى تضطلع بها الأمانة

1. جاء المشروع مكملاً لمجموعة متنوعة من أنشطة الويبو الأخرى الموجهة إلى عددٍ من توصيات جدول أعمال التنمية المدرجة في الفئة جيم على الأخص (نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنفاذ إلى المعرفة).
2. وقد نتج عن استخدام بعض الدراسات التي أجريت في إطار DA\_16\_20\_01 (CDIP/4/3)[[48]](#footnote-48) وDA\_16\_20\_02 (CDIP/6/5)[[49]](#footnote-49) كمدخلات للدراسات التي أجريت في إطار هذا المشروع بعض أوجه التآزر، وإن كانت محدودة للغاية.
3. ولم ينته التقييم إلى وجود أي تداخلات مع أنشطة أخرى للأمانة.

(هاء) احتمالات استدامة النتائج

1. لم يُسلَّم اثنان على الأقل من المخرجات الأساسية (منتدى الخبراء والمنتدى الإلكتروني) إلا مؤخراً. وأخذت اللجنة علماً بنتائج منتدى الخبراء في دورتها الأخيرة، إلا أنها لم تناقشها. وتمثل المتابعة على المشروع أهمية حاسمة في سبيل تجميع النتائج المحققة والبناء عليها واستدامتها.
2. أدرِج دمج "التوصيات الناتجة" في برامج الويبو ذات الصلة بعد إقرارها من الدول الأعضاء ضمن أهداف المشروع (المخرج 7)، وهذا إدراج صائب. وربما تكون الدول الأعضاء قد اختارت عن عمد عبارة "الدمج في يرامج الويبو ذات الصلة"، لأن "نقل التكنولوجيا" ليس خدمة يمكن "تعميمها". ويبدو من صياغة المخرج 7 أن الدول الأعضاء ترتقب مقترحاً من الأمانة.
3. وإلى جانب أهمية مواصلة المناقشات فيما بين الدول الأعضاء، أبرزت المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة الحاجة إلى إسداء مشورة مخصصة للحكومات بشأن كيفية تأسيس إطار سياسات تمكيني لنقل التكنولوجيا. ويتطلب هذا أيضاً إجراء مزيدٍ من الأبحاث عن نقل التكنولوجيا، وعلى الأخص عن الممارسات الجيدة المستفادة من دراسات إفرادية.
4. وما حقوق الملكية إلا عامل واحد، وإن كان عاملاً مهماً، من العوامل المؤثرة في قدرة البلدان النامية على الاستفادة من نقل التكنولوجيا. ويتطلب تحسين نقل التكنولوجيا بذل جهود منسقة في مجالات كثيرة لا تشملها ولاية الويبو. لذلك لا يزال من الأهمية بمكان التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ونظراً إلى إحاطة الويبو بموضوع نقل التكنولوجيا من منظور الملكية الفكرية، فقد تكون في الموقع المناسب للمساهمة في وضع إطار يمكِّن من نقل التكنولوجيا. ومن شأن المشاركة بنشاط في المؤتمرات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا أن يهيئ محفلاً جيداً لذلك، وأن يتيح للويبو كذلك تعزيز ظهورها ومكانتها في المجتمع الدولي.
5. وينبغي أيضاً بنفس القدر من الأهمية التكفل بمساندة الباحثين والكيانات التجارية في الاستفادة من الفرص السانحة على الصعيد الدولي لنقل التكنولوجيا، لا سيما ما كان ضمن ما تقدمه الويبو بالفعل من مساندة مباشرة وغير مباشرة (المستوى المتوسط) الموجهة إلى مستخدمي حقوق الملكية الفكرية.
6. وليس ضمن نطاق هذا التقييم طرح خطوط عريضة لما يحسن فعله فيما هو آت. ومن السبل الملائمة للمضي قدماً إجراء تخطيط للأنشطة القائمة وتبيُّن الفجوات، مع وضع نتائج المشروع في الحسبان.
7. ومن البرامج التي يمكن تحقيق المزيد من التعزيز لنقل التكنولوجيا من خلالها أكاديمية الملكية الفكرية (البرنامج 11)، والشركات الصغيرة والمتوسطة (البرنامج 30، بما في ذلك تقديم دعم للدول الأعضاء في صياغة استراتيجيات الملكية الفكرية)، وكذلك البرنامج 14 في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع (خدمات النفاذ إلى المعلومات والمعارف)، لا سيما ما كان من خلال مراكز دعم التكنولوجيا والمعلومات.

3‎. الاستنتاجات

1. يقود ما سبق بيانه من نتائج وتقويم أعلاه إلى الاستنتاجات التالية:

*الاستنتاج 1: كانت مخرجات المشروع ذات وجاهة بالغة، لكن بعض المخرجات لم تسلَّم، وكانت عناصر التسليم، عدا بعض الاستثناءات، ذات نوعية جيدة. وقد أثر التأخير الكبير في تنفيذ المشروع سلباً في فعاليته، غير أن الأمانة استخدمت الموارد على نحو ملائم.*

1. **وأسهمت نتائج المؤتمرات والدراسات التي مولها المشروع في تحديد معوقات نقل التكنولوجيا ومناقشتها، واستخلاص الممارسات الجيدة من الدراسات الإفرادية للممارسات الناجحة، ومناقشة النتائج مع جمهور محدد. لكن لم يعط المشروع إلى الآن نتائج ملموسة واسعة النطاق.**
2. **ولم تعد أدوات تكوين الكفاءات المقررة، وانتهى إعداد مشروع المنتدى الإلكتروني بعد مضي عام على النهاية الرسمية للمشروع قيد التقييم. ولم تُتخذ أية خطوات باتجاه دمج نتائج المشروع في برنامج أنشطة الويبو القائمة. وتدل صياغة النتيجة المرتقبة 7 على أن الدول الأعضاء تتوقع مقترحاً محددا من الأمانة، بعد مناقشة نتائج منتدى الخبراء الدولي.**
3. وتقدم تنفيذ المشروع عموماً بإيقاع بطئ، إذ استغرق ضعف الوقت المقرر في الأصل. وعلى الرغم من التمديد له مرتين دون تكاليف، فإن تنفيذ بعض الأنشطة استمر إلى ما بعد انتهاء المشروع رسمياً، ولم يُنجز إلا في يونيه 2015. وساهم في هذا التأخير تفاقم المشكلات الإدارية الناتجة عن تعديل الهيكل التنظيمي في الويبو.

*الاستنتاج 2: من المرجح ألا تتحول المخرجات إلى نواتج ملموسة مستدامة ينجم عنها فوائد واسعة النطاق، ما لم يتابع المشروع، مما يعني ضياع معظم الموارد المخصصة له.*

1. **فدون متابعة لاستخدام مخرجات المشروع في تعزيز دعم الويبو لأنشطة نقل التكنولوجيا، سيبقى نطاق المشروع ووقعه في التنمية الاجتماعية الاقتصادية محدوداً نوعاً ما. وستتبدد النتائج الهامة الأولية والأموال التي أُنفقت من أجل الوصول إلى تلك النتائج. وستبقى إمكانية تحقيق استدامة النتائج وفعالية المشروع منخفضة.**

***الاستنتاج 3: حددت آراء الخبراء عدداً من المجالات التي من شأن تعزيز خدمات الويبو فيها إضفاء قيمة مضافة على تيسير نقل التكنولوجيا. وأصبح من الواضح كذلك أن تعزيز نقل التكنولوجيا يتطلب مجموعة كبيرة من التدابير التي لا تغطي ولاية الويبو العديد منها. ويقتضي إيجاد ظروف ملائمة لإنشاء إطار يمكن من نقل التكنولوجيا، بذل جهود منسقة ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها.***

1. ونقل التكنولوجيا ليس خدمة يمكن "تعميمها"، إذ تبيِّن صياغة المخرج 7 التي توافقت عليها الدول الأعضاء أن إدراج توصيات المشروع في برامج الويبو ذات الصلة، كان هدفاً أساسياً من أهداف المشروع. وقد يدل ذلك على أن الدول الأعضاء تتوقع مقترحاً ملموساً من الأمانة، بعد مناقشة النتائج الأساسية التي تأتت عن المشروع إبَّان الدورة السادسة عشرة للجنة.
2. ويتطلب وضع خطة للتقدم في المشروع، تخطيط أنشطة الويبو القائمة والمتعلقة بنقل التكنولوجيا، بقصد تحديد الاحتياجات استناداً إلى نتائج المشروع، ثم إعداد مقترح يعرض كيفية تعزيز أو استكمال الخدمات القائمة عند الاقتضاء.
3. ويؤثر في قدرة البلدان النامية على الاستفادة من نقل التكنولوجيا عوامل عدة، ولا صلة مباشرة للعديد من هذه العوامل بالملكية الفكرية. لذلك لا يزال من الأهمية بمكان التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ونظراً إلى إحاطة الويبو بموضوع نقل التكنولوجيا من منظور الملكية الفكرية، فقد تكون في الموقع المناسب للمساهمة بنشاط في وضع إطار يمكِّن من نقل التكنولوجيا، ولا سيما من خلال مشاركتها بانتظام في المنتديات الدولية ذات الصلة.

***الاستنتاج 4: لم يكن تطبيق الأدوات المعيارية الخاصة بالتخطيط للمشروعات ورصدها على قدر كاف من الجودة. وقد تبيّن من هذا التقييم أن من الضروري تعزيز دور شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية في رصد تقدم مشروعات جدول أعمال التنمية وجودتها بانتظام، وإجراء تدريب أساسي إلزامي للمشرفين على المشروعات.***

1. ولم يُطبق الإطار المنطقي كأداة معيارية لتخطيط المشروع ورصده وتقييمه، وركزت عمليات التخطيط وإعداد التقارير على الأنشطة لا النتائج. ويجدر التشديد على أن الأمانة سبق وبذلت جهوداً كبيرة في جميع المشروعات الحديثة لجدول أعمال التنمية من أجل تعزيز الإدارة القائمة على النتائج باستمرار.
2. ويتضح من التقييم أن من الضروري تعزيز الرقابة على المشروعات ورصد جودتها من داخل الأمانة، ولا سيما شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. ومن شأن اشتراط "تأشير" الشعبة على جميع المراحل الرئيسية في تنفيذ المشروع (مثل تلزيم الخدمات ونشر المواد وغيرها) وتنظيم اجتماعات منتظمة للمشرفين على المشروعات، أن يتيح للشعبة استباق المشكلات.

4‎. التوصيات

*التوصية 1 (من الاستنتاجين 2 و3) موجهة إلى الدول الأعضاء وأمانة الويبو بشأن إعداد مقترح عن كيفية زيادة مساهمة الويبو في تيسير نقل التكنولوجيا:*

1. ينبغي للدول الأعضاء بعد مناقشة نتائج المشروع في الدورة السادسة عشرة القادمة للجنة، أن تطلب من الأمانة تخطيط خدمات الويبو القائمة في مجال نقل التكنولوجيا، وتنظر في طريقة استكماله وتحسينها مع مراعاة نتائج المشروع.

*التوصية 2 (من الاستنتاجين 2 و3) موجهة إلى الدول الأعضاء وأمانة الويبو عن مضمون مقترح محدد (إذا ما اعتمدت الدول الأعضاء التوصية 1 أعلاه):*

1. استناداً إلى نتائج هذا التقييم، توصى الأمانة بأن تبحث في إمكانية تقديم الدعم في مجالات التدخل التالية:
2. الاستمرار في تحديد أفضل الممارسات في مجال نقل التكنولوجيا وجمعها وتشاطرها من خلال إجراء دراسات إفرادية إضافية وتوثيق قصص النجاح الناتجة عن التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ولعل من المفيد خاصة تحديد نماذج تطور البلدان التي أصبحت حديثاً بلداناً متقدمة.
3. الاستمرار في تكوين الكفاءات العملية (بما فيها مجموعات الأدوات) المصممة خصيصاً لمستخدمين محددين مع التركيز على البلدان الأقل نمواً.
4. الاستمرار في تكوين كفاءات مزودي خدمات المل
5. كية الفكرية أو الابتكار في البلدان النامية، مثل مكاتب الملكية الفكرية ومراكز نقل التكنولوجيا وغيرها.
6. دعم وتوثيق أنشطة رائدة في مجال نقل التكنولوجيا في البلدان النامية لأغراض توضيحية.
7. إسداء مشورة في مجال السياسات للدول الأعضاء، تكون مصممة خصيصاً للبلدان الأقل نمواً بغية إنشاء إطار يمكِّنها من نقل التكنولوجيا. وقد يتضمن ذلك إسداء المشورة في مجال استخدام مواطن المرونة في إطار الاتفاقات الدولية.
8. تزويد قاعدة بيانات ركن البراءات بالقدرة على تحليل البيانات بغية زيادة فائدة بيانات البراءات لعموم مستخدميها في جميع البلدان، بما فيها البلدان الأقل نمواً. والبحث في توفير آلية لاستخراج البيانات والتصوير البياني للبيانات والأدلة الإحصائية بشأن الملكية الفكرية.
9. تعزيز الفائدة المرجوة من الموقع الإلكتروني في مجال نقل التكنولوجيا بحيث يعرض جميع أنشطة الويبو ومواردها والمؤسسات الوطنية.
10. إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن أفضل الممارسات لتطوير بنى تحتية وشبكات فعالة للابتكار.

*التوصية 3 (من الاستنتاج 3) موجهة إلى أمانة الويبو من أجل زيادة فعالية مشاركة الويبو في المؤتمرات والمنتديات المتعلقة بنقل التكنولوجيا:*

1. حيث ينبغي للأمانة تعزيز مشاركتها الفعالة في المنتديات والمؤتمرات الدولية لنقل التكنولوجيا، بهدف تكوين رؤية واضحة والإسهام بدرايتها العملية والاستفادة من خبرات المشاركين الكثر في المؤتمرات.

*التوصية 4 (من الاستنتاج 4) موجهة إلى أمانة الويبو بشأن تعزيز قدراتها في إدارة المشروعات وفي مجال مراقبة جودة مشروعات جدول أعمال التنمية:*

1. استخدام أداة الإطار المنطقي في عمليات تخطيط مشروعات جدول أعمال التنمية ورصدها وتقييمها.
2. النظر في تنظيم دورات إلزامية عن إدارة المشروعات موجهة للمشرفين على المشروعات.
3. النظر في تطبيق آلية تضع بموجبها شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية "تأشيرتها" على جميع القرارات الإدارية الرئيسية المتعلقة بمشروعات جدول أعمال التنمية.
4. تنظيم اجتماعات دورية للمشرفين على مشروعات جدول أعمال التنمية للاطلاع على التقدم المحرز فيها.

قائمة الملحقات

|  |  |
| --- | --- |
| **الملحق الأول** | الاختصاصات |
| **الملحق الثاني** | قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات |
| **الملحق الثالث** | قائمة الوثائق[[50]](#footnote-50) |

[تلي ذلك الملحقات]

**الملحق الأول: الاختصاصات**

المرفق

الاختصاصات

**عنوان التكليف:**  **تقييم مشروع: مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول**

**اسم الوحدة/القطاع: شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، قطاع التنمية**

**مكان التكليف: محل إقامة/عمل المقيِّمَين**

**وجهات السفر المتوقعة (إن وجدت): ستقومان خلال تنفيذ تكليفكما ببعثتين إلى المقر الرئيسي للويبو في مدينة جنيف بسويسرا (تحدد التواريخ لاحقاً)**

**المدة المتوقعة للتكليف: من 1 يونيه 2015 إلى 13 نوفمبر 2015**

**الهدف من التكليف:**

تمثل هذه الوثيقة اختصاصات تقييم مشروع جدول أعمال التنمية *مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول (التوصيات 19 و25 و26 و28)* الذي اعتُمد في الدورة السادسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة)، والتي عقدت في جنيف في نوفمبر 2010. وتضم الوثيقة CDIP/6/4 Rev. وثيقة المشروع لهذا المشروع. وقد ناقشت اللجنة وثيقة مشروع معدلة أُعيد فيها تخصيص الميزانية وتحديث الجدول الزمني لورقة مشروع *الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول* (الوثيقة CDIP/9/INF/4)، واتفقت على تنفيذ نواتج المشروع وفقا للصيغة الجديدة المقترحة للميزانية والجدول الزمني. ووافقت اللجنة في دورتها الثانية عشرة على الجدول الزمني المعدل لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول (CDIP/12/2، انظر الصفحات 50-60). وبدأ تنفيذ المشروع في يناير 2011 واستُكمل في يوليه 2014 (مع عقد منتدى الخبراء في الفترة 16-18 فبراير 2015 نظراً لأسباب تتعلق بالتخطيط). واتُبع في المشروع النهج التدريجي المتعلق بالمنظمات المعتمدة والشركاء الجدد المشاركين في جميع جوانب نقل التكنولوجيا، واستُكشفت فيه السياسات المرتبطة بالملكية الفكرية والمبادرات الجديدة الضرورية لتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها، لفائدة البلدان النامية على وجه الخصوص، إلى جانب إرساء تعاون دولي بشأن الملكية الفكرية.

وقد نُفِّذ المشروع تحت إشراف مدير المشروع، السيد علي الجزائري، كبير المستشارين في شعبة التعاون الدولي لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (تعاقب على إدارة المشروع السيد فيليب بيكتولد (2011) والسيد ماثيو ريني (2012-2013) والسيد علي الجزائري (2013-2015).

والمقصود أن يكون هذا التقييم تشاركياً. وينبغي أن يتيح مشاركة نشطة في عملية التقييم ممن لهم مصلحة في المشروعات: فريق المشروع والشركاء والمستفيدون وأي أطراف أخرى مهتمة.

ولهذا التقييم هدفان رئيسيان هما:

1. التعلم من الخبرات المكتسبة خلال تنفيذ المشروع: ما الذي نجح وما الذي لم ينجح لصالح الأنشطة المتواصلة في هذا المجال، مما يتضمن تقويم إطار تصميم المشروع وإدارة المشروع، بما في ذلك أدوات الرصد وإعداد التقارير، علاوةً على قياس النتائج المحققة حتى الآن وبيانها وتقويم احتمالية استدامة النتائج المحققة؛

2. وتوفير معلومات تقييمية قائمة على الأدلة لدعم عملية اتخاذ القرار في اللجنة.

وسيركز التقويم بشكل خاص خلال التقييم على مدى أداء المشروع دوراً محورياً فيما يلي:

(أ) تيسير عمليات تشاورية مع الدول الأعضاء من خلال خمسة اجتماعات إقليمية وإعداد ست دراسات تحليلية خضعت لاستعراض الأقران، وكلاهما قدم مدخلات لمنتدى خبراء، حيث طُرحت قائمة من أفكار الخبراء لتعزيز نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي؛

(ب) واكتشاف سبل جديدة لإنشاء تعاون دولي في مجال الملكية الفكرية وتعزيز التفاهم والتوافق على مبادرات الملكية الفكرية أو سياساتها من أجل النهوض بنقل التكنولوجيا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، سيركز التقييم بشكل خاص على تقويم مسائل التقييم الأساسية التالية:

تصميم المشروع وإدارته

(أ) ملاءمة وثيقة المشروع الأولية كدليل لتنفيذ المشروع وتقويم النتائج المحققة؛

(ب) وفائدة أدوات رصد المشروع وتقييمه ذاتياً وإعداد التقارير عنه في إمداد هيئة إدارة المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين بالمعلومات ذات الصلة لأغراض اتخاذ القرارات؛

(ج) ومدى مساهمة هيئات أخرى في الأمانة في فعالية وكفاءة تنفيذ المشروع وفي التمكين من ذلك؛

(د) وإلى أي مدى وقعت المخاطر المحددة في وثيقة المشروع الأولية أو إلى أي مدى تم تخفيف تلك المخاطر؛

(ه) وقدرة المشروع على الاستجابة للتيارات والتكنولوجيات الجديدة وغيرها من القوى الخارجية.

الفعالية

(أ) فعالية المشروع وفائدته في إقامة تعاون دولي في ميدان نقل التكنولوجيا من منظور الملكية الفكرية؛

(ب) ومدى الاستفادة من الاجتماعات الإقليمية التشاورية الخمسة بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

(ج) ومدى الاستفادة من الدراسات والدراسات الإفرادية والتحليلات للدول الأعضاء؛

(د) ومدى الاستفادة من المشروع في إنشاء وتحسين الفهم وتوافق الآراء بشأن مبادرات وسياسات الملكية الفكرية المحتملة لتعزيز نقل التكنولوجيا.

الاستدامة

احتمالية استمرار العمل على الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في الويبو والدول الأعضاء فيها.

تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

مدى ما تحقق من تنفيذ لتوصيات جدول أعمال التنمية 19 و25 و26 و28 من خلال هذا المشروع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإطار الزمني للمشروع المعتبر في هذا التقييم هو 42 شهراً (يناير 2011-يوليه 2014). ولن يكون التركيز على تقويم أنشطة متفرقة، بل على تقييم المشروع ككل وإسهامه في تقويم احتياجات الدول الأعضاء وتحديد الموارد أو السبل لتلبية تلك الاحتياجات، وتطوره مع الزمن، وأدائه بما في ذلك تصميم المشروع وإدارة المشروع والتنسيق والترابط والتنفيذ والنتائج المحققة.

ومن باب السعي في تحقيق الهدف سالف الذكر، تستهدف منهجية التقييم الموازنة بين الاحتياجات للتعلم والمساءلة. ولذلك ينبغي أن يهيئ التقييم المجال لمشاركة نشطة في عملية التقييم من جانب أصحاب المصلحة في المشروع: فريق المشروع وكبار المديرين والدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

وسيكون خبير التقييم الخارجي مسؤولاً عن إجراء التقييم، وذلك بالتشاور والتعاون مع فريق المشروع وشعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. وستتألف منهجية التقييم مما يلي:

(أ) استعراض مكتبي للوثائق ذات الصلة المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك إطار المشروع (وثيقة المشروع الأولية ودراسته) والتقارير المرحلية ومعلومات الرصد وتقارير البعثات وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة؛

(ب) وإجراء مقابلات في مقر أمانة الويبو (فريق المشروع وغيره من الهيئات المساهمة في صلب المشروع وما إلى ذلك)؛

(ج) وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة.

عناصر التسليم/الخدمات

سيسلم المقيِّم ما يلي:

(أ) تقرير استهلال يحتوي على وصف لمنهجية التقييم والأسلوب المنهجي، وأدوات جمع البيانات (بما في ذلك ما يجرى من استقصاءات لآراء المستفيدين وأصحاب المصلحة)، وطرائق تحليل البيانات، وأصحاب المصلحة الرئيسيين المطلوب إجراء مقابلات معهم، وأسئلة التقييم الإضافية، ومعايير تقويم الأداء، وخطة عمل التقييم؛

(ب) ومشروع تقرير التقييم مع توصيات قابلة للتنفيذ استناداً إلى النتائج والاستنتاجات؛

(ج) وتقرير التقييم النهائي الذي يتضمن ملخصاً تنفيذياً، على أن يكون مقسماً على النحو التالي:

"1" وصف منهجية التقييم المستخدمة؛

"2" وملخص النتائج الرئيسية القائمة على أدلة متمحورةً حول أسئلة التقييم الرئيسية؛

"3" والاستنتاجات المستخلصة استناداً إلى النتائج؛

"4" وتوصيات مستمدة من الاستنتاجات والدروس المستفادة؛

(د) وملخص تنفيذي شامل لتقرير التقييم النهائي.

ومن المتوقع بدء تقييم المشروع هذا في 1 يونيه 2015 واستكماله في 15 أغسطس 2015. وسيكون التقرير باللغة الإنكليزية.

**إعداد التقارير**

سيكون الاستشاري تحت إشراف مدير شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، على المقيِّم أن:

(أ) يعمل عن كثب مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية ومدير المشروع وشعبة التعاون الدولي لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وستتوليان كذلك التنسيق مع مديري البرامج ذات الصلة في الويبو حسب الاقتضاء؛

(ب) ويتكفل بجودة البيانات (الصلاحية والاتساق والدقة) في جميع مراحل إعداد التقارير التحليلية (تقرير الاستهلال وتقرير التقييم النهائي).

**سجل المقيِّمَين**

السيد دانييل كيلير له باع طويل في إعداد مشروعات التقييم وإدارتها وفي إجراء التقويمات المؤسسية في القطاعين العام والخاص. وللسيد كيلير خبرة سابقة في الويبو أيضاً، حيث أعد تقارير بشأن بعض مشروعات جدول أعمال التنمية المستكملة، وهي تحديداً مشروع تعزيز التعاون الجنوبي-الجنوبي بشأن الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (الوثيقة CDIP/7/6)، ومشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية (الوثيقة CDIP/5/7 Rev.)، ومشروع بشأن المشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية (CDIP6/6/Rev.).

السيد راشد خان متخصص في الملكية الفكرية وفي تكنولوجيات الطاقة، وله خبرة في المجالات التكنولوجية على جانبي الإنتاج والاستخدام على حدٍ سواء. وهو يُعتبر من الخبراء العالميين في معالجة المركبات الهيدروكربونية. ويؤدي السيد راشد خان من خلال منصبه الحالي أدواراً قيادية في مجالات إثبات الملكية الفكرية وتطويرها وتسويقها. وقد فاز بسبع وعشرين جائزة في مجال البراءات ونشر ما يزيد على 150 ورقة بحثية/عرض تقديمي وله ثلاثة كتب بين تأليف وتحرير. وهو أيضاً عضو هيئة تحرير "مصادر الطاقة". وقد قاد أثناء فترة توظفه في وزارة الطاقة بالولايات المتحدة مسيرة تطوير وتسويق عملية ترقية.

**مدة العقد والأتعاب**

يبدأ العقد في 1 يونيه 2015 وينتهي في 13 نوفمبر 2015. وينبغي خلال هذه الفترة اتباع الجدول الزمني التالي:

ينبغي تقديم تقرير الاستهلال للويبو في موعد غايته 15 يونيه 2015. وستصلكما تعليقات الويبو في موعد غايته 20 يونيه 2015. ويجب تقديم مشروع تقرير التقييم للويبو في موعد غايته 20 يوليه 2015. وستأتيكما التصحيحات الوقائعية على المشروع في موعد غايته 30 يوليه 2015. ويجب تقديم تقرير التقييم النهائي في موعد غايته 3 أغسطس 2015. وستنظر اللجنة في الصيغة النهائية من تقرير التقييم الذي يضم رد الإدارة في مرفق خلال دورتها السادسة عشرة المقرر عقدها في الفترة من 9 إلى 13 نوفمبر 2015. وستكونان مطالبَين بعرض تقرير التقييم في دورة اللجنة تلك.

[يلي ذلك الملحق الثاني]

**الملحق الثاني: قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات**

| م | الاسم والوظيفة |
| --- | --- |
| 1. | السيد وليد عبد الناصر، مدير المكتب الإقليمي للبلدان العربية |
| .2 | السيدة سارة أحلام شريخي، ملحق، البعثة الدائمة للجزائر |
| .3 | السيد ماركو أليمان، مدير مؤقت، شعبة قانون البراءات |
| 4‎. | السيدة أولغا أليمان، منسقة مشروعات التعاون الدولي، الشؤون القانونية والدولية، المعهد السويسري الاتحادي للملكية الفكرية |
| 5‎. | السيدة مايا كاتارينا باخنر، مديرة بالإنابة ورئيسة تخطيط موارد إدارة وأداء البرامج، شعبة إدارة وأداء البرامج |
| 6. | السيد فيليب بيكتولد، مدير بالإنابة، شعبة معاهدة التعاون بشأن البراءات |
| 7. | السيد عرفان بلوش، مدير، شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، قطاع التنمية |
| 8‎. | **السيدة فريحة بوغتي، سكرتير أول، البعثة الدائمة لباكستان** |
| 9‎. | **السيد مارسيلو دي بيترة بيرالتا، مدير العمليات، أكاديمية الويبو** |
| .10 | السيد كارستن فينك، كبير الاقتصاديين |
| .11 | السيد جورج غندور، كبير مسؤولي البرامج، شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، قطاع التنمية |
| 12. | السيد علي الجزائري، كبير المستشارين في شعبة التعاون الدولي لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، قطاع البراءات والتكنولوجيا (مدير المشروع) |
| 13. | السيد أناتول كراتيغر، مدير، شبعة التحديات العالمية |
| 14. | السيد غريغا كومر، كبير مستشارين في الملكية الفكرية، البعثة الدائمة للمملكة المتحدة., |
| 15. | السيدة مارينا لام، البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية |
| 16. | السيدة سارة مانزانو ميرينو، مستشار، البعثة الدائمة للمكسيك |
| .17 | السيد كلاوس ماتيس، مدير، شعبة تطوير أعمال معاهدة التعاون بشأن البراءات، قطاع البراءات والتكنولوجيا |
| 18. | السيد ماريو ماتوس، نائب المدير العام، قطاع التنمية |
| 19. | للسيد روردريغو مينديس أرواخو، سكرتير ثان، البعثة الدائمة للبرازيل |
| 20. | السيدة تامارا ناناياكارا، رئيسة، قسم سياسات الابتكار، شعبة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال |
| .21 | السيدة ليفيا بوسكاراغيو، سكرتير أول، البعثة الدائمة لرومانيا |
| 22. | السيد روبيرتو ريكالدي، سكرتير ثان، البعثة الدائمة لباراغواي |
| 23. | السيد كفل شينكورو، مدير، شعبة أقل البلدان نمواً |
| 24. | السيد خوان أنتونية توليدو باراثا، مدير، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي |
| .25 | السيدة سيلفيا تربكوفسكا، كبير مسؤولي برامج، قسم أوروبا الوسطى ودول البلقان وبلدان المتوسط، إدارة البلدان المنتقلة والمتقدمة |
| 26. | السيدة شيشي أوميسي، سكرتير أول، البعثة الدائمة لجمهورية نيجيريا الاتحادية |

[الملحق الثالث يتبع]

الملحق الثالث: قائمة الوثائق

**وثائق تتعلق بالرصد والتقييم**

* شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، سياسة الويبو المنقحة للتقييم، مايو 2010
* شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، قسم التقييم والتفتيش، المبادئ التوجيهية للتقييم الذاتي، الإصدار 1.1، أبريل 2009
* المبادئ التوجيهية والسلسلة المرجعية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية، معايير الجودة للتقييم الإنمائي، لجنة المساعدة الإنمائية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2010.
* فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، معايير للتقييم في منظومة الأمم المتحدة، أبريل 2005 (آخر تحديث في 18 يونيه 2014)

**وثائق الويبو البرامجية**

* التوصيات الخمس وأربعين المعتمدة من الجمعية العامة للدول الأعضاء في الويبو في إطار جدول أعمال التنمية للويبو، 2007
* البرنامج والموازنة للثنائية 2010/2011، معتمدة من جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في 1 أكتوبر 2009
* البرنامج والموازنة للثنائية 2012/2013، معتمدة من جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في 29 سبتمبر 2011
* البرنامج والموازنة للثنائية 2014/2015، معتمدة من جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في 12 ديسمبر 2013
* الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015: (الوثيقة A/48/3، 16 سبتمبر 2010)

**وثائق وتقارير المشروع**

* مقترح وثيقة المشروع مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول (التوصيات 19 و25 و26 و28)، CDIP/6/4 Rev.، بتاريخ 26 نوفمبر 2010.
* ورقة المشروع: مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول (التوصيات 19 و25 و26 و28)، CDIP/8/7 بتاريخ 21 أكتوبر 2011.
* ورقة المشروع (منقحة): مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول (التوصيات 19 و25 و26 و28)، CDIP/9/INF/4 بتاريخ 13 مارس 2012.
* تقرير مرحلي، CDIP/8/2 المرفق الخامس عشر (الصفحات 131-136)، 4 أكتوبر 2011.
* تقرير مرحلي، CDIP/10/2 المرفق الثامن (الصفحات 72-79)، 27 سبتمبر 2012
* تقرير مرحلي، CDIP/12/2 المرفق السادس (الصفحات 49-58)، 12 سبتمبر 2013
* آخر تقرير مرحلي، CDIP/14/2 المرفق (أ) ثانياً (الصفحات 9-17)، 28 أغسطس 2014

**مخرجات المشروع**

**المخرج 1: خمسة اجتماعات إقليمية تشاورية بشأن نقل التكنولوجيا في مناطق مختلفة حول العالم (وثائق الاجتماعات)**

* الاجتماع الإقليمي التشاوري بسنغافورة لمنطقة آسيا: http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\_id=28643‎
* الاجتماع الإقليمي التشاوري بالجزائر لمنطقة أفريقيا والبلدان العربية: http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\_id=31263
* الاجتماع الإقليمي التشاوري بإسطنبول للمنطقة الانتقالية: http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\_id=30703‎
* الاجتماع الإقليمي التشاوري بجنيف للمنطقة المتقدمة: http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\_id=31242 (تتضمن تسجيلاً صوتياً للسيدة باتريشيا أوبراين، سفيرة أيرلندا وممثلتها الدائمة، كخلفية)
* الاجتماع الإقليمي التشاوري بمونتيري لمنطقة اللاتينية والكاريبي: http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\_id=31243‎
* اجتماع لمنظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية: http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\_id=34205 (مقدمة بصوت السيد بولي في الخلفية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بنقل التكنولوجيا)

**المخرج 2: دراسات**

* الدراسة 1: اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي: http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287167
* الدراسة 2: السياسات والمبادرات ذات الصلة بالملكية الفكرية في البلدان النامية لتعزيز نقل التكنولوجيا: http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287217‎
* الدراسة 3: دراسات إفرادية بشأن التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والنامية http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287221‎
* الدراسة 4: السياسات التي تنمي مشاركة الشركات في نقل التكنولوجيا: http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287164
* الدراسة 5: نقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي: تحليل من منظور البلدان النامية: http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287165
* الدراسة 6: بدائل لنظام البراءات مستخدمة لدعم جهود البحث والتطوير، مما يتضمن آليات كلٍ من الدفع والسحب، مع تركيز خاص على جوائز تشجيع الابتكار ونماذج تطوير المصدر المفتوح: http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287218‎

**المخرج 3: ورقة مفاهيمية بشأن بناء الحلول**

* توصيات مقدمة إلى اللجنة للنظر فيها والموافقة عليها: http://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/ar/cdip\_15/cdip\_15\_5.pdf
* عرض تقديمي لمدير المشروع (شرائح)

**المخرج 5: منتدى خبراء دولي بشأن نقل التكنولوجيا**

* مواد المؤتمر (بما في ذلك موقع إلكتروني وبرنامج وسير ذاتية وبيان صحفي ولافتة وقائمة المشاركين ومواد عرض مختارة) منزلة من http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\_id=35562‎
* معايير انتقاء الخبراء (شرائح بتاريخ 24 نوفمبر 2014) مقدمة من مدير المشروع

**المخرج 6: منتدى إلكتروني**

المنتديات الإلكتروني: https://www3.wipo.int/confluence/display/TTOC/Technology+Transfer+and+Open+Collaboration+Home، كما يمكن الوصول إليه عبر http://www.wipo.int/wiki بالنقر على " Technology Transfer and Open Collaboration ".

**وثائق داخلية**

* التقارير المالية حسب الوضع في 30 يونيه 2015
* تقارير البعثات للمؤتمرات الإقليمية (المخرج 1)
* إحصائيات البث عبر الويب

**وثائق أخرى**

* دمج الملكية الفكرية في صياغة سياسات الابتكار في الصرب، من إعداد قسم سياسات الابتكار، شعبة الابتكار، الويبو مع دعم خبراء من ألفريد ريداور، كبير الاستشاريين، مجموعة تكنوبوليس، النمسا، 4 أغسطس 2014
* دمج الملكية الفكرية في صياغة سياسات الابتكار في ترينيداد وتوباغو، من إعداد قسم سياسات الابتكار، شعبة الابتكار، الويبو مع دعم خبراء من ألفريد ريداور، كبير الاستشاريين، مجموعة تكنوبوليس، النمسا، 5 أغسطس 2015
* عناصر الملكية الفكرية في صياغة سياسات الابتكار في الكاميرون، تقرير للويبو من إعداد بارتليمي نياس، استشاري، جامعة ياوندي، الكاميرون بالتعاون مع ألفريد ريداور، كبير الاستشاريين، مجموعة تكنوبوليس، النمسا.
* دمج الملكية الفكرية في صياغة سياسات الابتكار في رواندا، تقرير من إعداد غيتاتشو منغستي لقسم سياسات الابتكار، شعبة الابتكار، المنظمة العالمية للملكية الفكرية
* دمج الملكية الفكرية في صياغة سياسات الابتكار في سري لانكا، تقرير من إعداد فيليب منديس، المدير، أوبتيون، أستراليا لقسم سياسات الابتكار، شعبة الابتكار، المنظمة العالمية للملكية الفكرية
* تقرير تقييمي عن مشروع تكوين الكفاءات في استخدام المعلومات التقنية والعلمية الملائمة لمجالات تكنولوجية معينة كحل لتحديات إنمائية محددة (التوصيات 19 و30 و31) من إعداد البروفيسور توم ب. م. أوغادا، خبير التقييم الاستشاري لشركة خدمات تي أند بي لإدارة الابتكار والتكنولوجيا، نيروبي (CDIP/12/3، 25 سبتمبر، 2013).

[نهاية الملحق الثالث والوثيقة]

1. دانييل كيلير، من شركة إفال كو المحدودة المسؤولية (EvalCo Sàrl)، سويسرا، قائداً للفريق، والدكتور راشد خان، من شركة الابتكار العالمي والملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا. وكلا المقيِّمين مستقل ولم يكن لهما دور في إعداد المشروع ولا في تنفيذه. [↑](#footnote-ref-1)
2. معدلة من الموازنة الأصلية وفقاً للوثيقة (CDIP/6/4 Rev. المرفق، صفحة 9): 598000 فرنك سويسري لتكاليف الموظفين و1193000 فرنك سويسري لغيرها من التكاليف (انظر CDIP/9/INF/4، المرفق، صفحة 17) [↑](#footnote-ref-2)
3. التمديد الأخير: CDIP/12/2، المرفق السادس، صفحة 7، حتى 30 يونيه 2014 [↑](#footnote-ref-3)
4. التعريف ملخص من الفقرتين 9 و10 من وثيقة المشروع (CDIP/6/4 Rev.) [↑](#footnote-ref-4)
5. النواتج هي ما يتولد عن استخدام عناصر تسليم (مخرجات) المشروع. [↑](#footnote-ref-5)
6. يشير الوقع إلى الآثار طويلة الأمد الناجمة عن تدخل تنموي ما، سواء كانت إيجابية أو سلبية، أو مقصودة أو غير مقصودة، مباشرة أو غير مباشرة. [↑](#footnote-ref-6)
7. تقرير التنفيذ الأخير المقدم إلى الدول الأعضاء مؤرخ في 28 أغسطس 2014 (CDIP/14/2، المرفق الثالث). [↑](#footnote-ref-7)
8. الويبو، سياسة التقييم المنقحة، مايو 2010، خاصةً المرفق الأول بشأن معايير التقييم، الذي يشير إلى معايير لجنة المساعدة الإنمائية لتقييم المساعدة الإنمائية. [↑](#footnote-ref-8)
9. المبادئ التوجيهية والسلسلة المرجعية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية، معايير الجودة للتقييم الإنمائي، لجنة المساعدة الإنمائية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2010. [↑](#footnote-ref-9)
10. لم تقتض الاختصاصات إلا تقويماً للفعالية والاستدامة [↑](#footnote-ref-10)
11. ويمكن اعتبار هذه المسائل وجها خاصا من أوجه الكفاءة. [↑](#footnote-ref-11)
12. من الدراسات المذكورة على وجه خاص تلك التي أجريت في إطار "مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية" (CDIP/5/7) وتقارير رصد مشهد البراءات الذي أعد في إطار مشروع بشأن "تطوير أدوات للنفاذ إلى معلومات البراءات (CDIP/4/6). [↑](#footnote-ref-12)
13. ملخصة في الفقرات 17-47 من الوثيقة CDIP/9/INF/4، القسم الثاني. [↑](#footnote-ref-13)
14. أيضا بشكل خاص مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا من الأونكتاد. [↑](#footnote-ref-14)
15. بمعرفة جميع وكالات التنمية الرئيسية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية بشكل عام وضمن منظومة الأمم المتحدة بشكل خاص. [↑](#footnote-ref-15)
16. محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة بالمشروع ومتاحة في الأوقات المناسبة (SMART) . [↑](#footnote-ref-16)
17. تكون المؤشرات قابلة للقياس إما من خلال أساليب كمية (وهي المفضلة) أو نوعية. [↑](#footnote-ref-17)
18. لدى عرض أول مقترح مواضيعي (CDIP/6/4 Rev.)، ورقة المشروع المحددة (CDIP/8/7) بوصف تفصيلي للأنشطة. كما التُمست المشورة من الدول الأعضاء بشأن نسخة محدثة من هذه الوثيقة، التي عرضت على اللجنة في دورتها التاسعة في مارس 2012، للعلم (CDIP/9/INF/4، 13 مارس 2012). [↑](#footnote-ref-18)
19. وضع مقاربة دولية متكاملة وجامعة ومتبصرة وموضوعية لمبادرات السياسة العامة بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية وتعزيز قدرة الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر في مجال دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا (وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2010/2011 التي اعتمدتها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في 1 أكتوبر 2009، صفحة 166). والرابط بالتوصية 10 في جدول أعمال التنمية مذكور بشكل صريح. [↑](#footnote-ref-19)
20. البرنامج 1: وعي أكبر بالمبادئ والممارسات القانونية، في نظام البراءات، بما فيها مواطن المرونة المتاحة في النظام، وفهم أعمق وتوضيح أكبر للقضايا الجارية والمستجدة في المسائل المتعلقة بالبراءات. [↑](#footnote-ref-20)
21. البرنامج 8: تزايد إدماج مبادئ جدول أعمال التنمية في برامج المنظمة وأنشطتها، بما فيها عملها في وضع القواعد والمعايير؛ تنفيذ فعّال لجدول أعمال التنمية من خلال مشروعات وأنشطة ملموسة [↑](#footnote-ref-21)
22. البرنامج 9: سياسات واستراتيجيات وطنية بشأن الملكية الفكرية وخطط عمل قطرية تتماشى والخطط والأولويات الإنمائية الوطنية؛ تعزيز كفاءة المهنيين في مجال الملكية الفكرية وتكوين نخبة مهمة من أخصائيي/خبراء الملكية الفكرية [↑](#footnote-ref-22)
23. CDIP/9/INF/4، الفقرة 12، صفحة 3 [↑](#footnote-ref-23)
24. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287167 [↑](#footnote-ref-24)
25. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287217 [↑](#footnote-ref-25)
26. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287221 [↑](#footnote-ref-26)
27. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287164 [↑](#footnote-ref-27)
28. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287165 [↑](#footnote-ref-28)
29. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287218 [↑](#footnote-ref-29)
30. http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\_id=32093 [↑](#footnote-ref-30)
31. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287217

    http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287221؛ غير أن ماسكوس يوضح هذا التمييز بجلاء تام في http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287165. [↑](#footnote-ref-31)
32. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287167 [↑](#footnote-ref-32)
33. بدائل لنظام البراءات مستخدمة لدعم جهود البحث والتطوير، مما يتضمن آليات كلٍ من الدفع والسحب، مع تركيز خاص على جوائز تشجيع الابتكار ونماذج تطوير المصدر المفتوح. [↑](#footnote-ref-33)
34. انظر CDIP/15/5 [↑](#footnote-ref-34)
35. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287165 [↑](#footnote-ref-35)
36. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287217 [↑](#footnote-ref-36)
37. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287165 [↑](#footnote-ref-37)
38. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287165 [↑](#footnote-ref-38)
39. -37 يمكن استنباط هذه المفاهيم من الدراسة التي أجريت بشأن "نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي: تحليل من منظور البلدان النامية"، CDIP/14/INF/7/المرفق 1/صفحة 9؛ http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287165؛ والسياسات والمبادرات ذات الصلة بالملكية الفكرية في البلدان النامية لتعزيز نقل التكنولوجيا: http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287217 ودراسات أخرى في المشروع. [↑](#footnote-ref-39)
40. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287217 [↑](#footnote-ref-40)
41. <http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=287164> [↑](#footnote-ref-41)
42. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287164 [↑](#footnote-ref-42)
43. انظر الوثيقة CDIP/14/INF/9 من إعداد مركز الملكية الفكرية، وهو مركز مشترك بين جامعة غوتنبورغ وجامعة تشالمرز للتكنولوجيا، كجهد تعاوني. [↑](#footnote-ref-43)
44. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287221 [↑](#footnote-ref-44)
45. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287218; CDIP/14/INF/12) [↑](#footnote-ref-45)
46. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287167. وهذه التوصية مشتقة من الفقرتين 110 و111 من الوثيقة CDIP/14/INF/7 وكان برنامج "النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات" (ASPI) يتيح نفاذاً محدوداً إلى قواعد بيانات تجارية، منها منتجات شركات رائدة في توفير قواعد البيانات. ولكنه ليس من المعلوم إن كان النفاذ مازال متاحاً لأقل البلدان نمواً. كما طُرحت التوصية كذلك في http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287217‎ [↑](#footnote-ref-46)
47. http://www.wipo.int/meetings/en/doc\_details.jsp?doc\_id=287218 [↑](#footnote-ref-47)
48. مشروع الملكية الفكرية والملك العام [↑](#footnote-ref-48)
49. مشروع البراءات والملك العام [↑](#footnote-ref-49)
50. وثيقة المشروع CDIP/6/4 Rev. متاحة في:

    <http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=156582> [↑](#footnote-ref-50)